

Distr.
GENERAL

ICCD/CRIC(1)/3/Add.1
10 June 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحّر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الأولى

٢٩-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢

البند ٣(أ) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تنفيذ الاتفاقية، عملاً بالفقرة ٢(أ) و(ب) من المادة ٢٢
من الاتفاقية، وبالمادة ٢٦ منها

استعراض التقارير المتعلقة بالتنفيذ المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة في
آسيا، بما في ذلك التقارير عن العملية القائمة على المشاركة، والخبرة
المكتسبة والنتائج المحرزة في إعداد وتنفيذ برامج العمل

تحليل توليفي وأولي للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة من البلدان
الأطراف المتأثرة من آسيا، والتقدم المحرز في صياغة وتنفيذ برامج العمل
دون الإقليمية والإقليمية في آسيا

مذكرة أعدتها الأمانة

المحتويات

الصفحة الفقرات

الجزء الأول

٣	١١٣-١ من آسيا
٣	٧-١ مقدمات
٤	٢١-٨ استعراض التقارير الوطنية والاتجاهات المستجدة

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	
٨	٨٤-٢٢	ثالثاً- تلخيص المعلومات الواردة في التقارير الوطنية
		ألف- عمليات الشراكة التي يسهم فيها المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية
٨	٣٤-٢٣	والمنظمات المجتمعية
١٠	٤٣-٣٥	باء- الأطر أو الترتيبات التشريعية والمؤسسية
		جيم- تعبئة الموارد والتنسيق على المستويين المحلي والدولي بما في ذلك استنتاجات
١٢	٤٩-٤٤	اتفاقات الشراكة
		دال- أوجه الربط والتآزر مع الاتفاقيات الأخرى للبيئة وعند الاقتضاء مع
١٣	٥٨-٥٠	استراتيجيات التنمية الوطنية
		هاء- تدابير لاستصلاح الأراضي المتدهورة ولنظم الإنذار المبكر للتخفيف من حدة
١٥	٧٢-٥٩	آثار الجفاف
١٧	٨٠-٧٣	واو- رصد وتقييم الجفاف والتصحر
		زاي- وصول البلدان الأطراف المتأثرة، ولا سيما البلدان الأطراف النامية المتأثرة،
١٨	٨٤-٨١	إلى التكنولوجيا والمعارف والدراية المناسبة
١٩	١٠٢-٨٥	رابعاً- الدروس المستخلصة
		ألف- الدروس المستخلصة من صياغة برامج العمل الوطنية وعملية التنفيذ
٢١	١٠٢-٩٦	باء- الدروس المستفادة من نظام الإبلاغ
٢٢	١١٣-١٠٣	خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

الجزء الثاني

٢٤	١٦٠-١١٤	التقدم المنجز في صياغة وتنفيذ برامج عمل دون إقليمية وإقليمية في آسيا
٢٤	١١٤	أولاً- مقدمة
٢٤	١٢٣-١١٥	ثانياً- خلفية
٢٦	١٣٢-١٢٤	ثالثاً- عرض للاتجاهات فيما يتعلق ببرامج العمل دون الإقليمية والإقليمية
٢٨	١٤٤-١٣٣	رابعاً- التقدم في برامج العمل دون الإقليمية
٣١	١٥١-١٤٥	خامساً- إعداد وتنفيذ برنامج العمل الإقليمي
٣٤	١٦٠-١٥٢	سادساً- الاستنتاجات والتوصيات

المرفقات

٣٧		الأول- قائمة البلدان الأطراف التي قدمت تقاريرها الوطنية
٣٨		الثاني- الحالة فيما يتعلق ببرامج العمل والمحافل/حلقات التدارس الوطنية

الجزء الأول

تحليل تولييفي وأولي للمعلومات الواردة في التقارير الوطنية المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة من آسيا

أولاً - مقدمة

١- صادق ١٧٩ طرفاً من بينهم واحد وخمسون طرفاً من البلدان الآسيوية، على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أو انضم إليها و/أو قبلها. ولكي يتسنى تقييم التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، يتعين على البلدان الأطراف تقديم تقاريرها الدورية عن أنشطتها وفقاً للجدول الزمني الذي وضعه مؤتمر الأطراف والمشار إليه في المادة ٢٦ من الاتفاقية. وتم بنجاح الشروع في عملية الاستعراض الدوري هذه في اجتماعات لأفرقة العمل المخصصة، المعقودة أثناء الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف، وفيما بعد في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠١.

٢- واستعداداً لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، عقد عدد من الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية في آسيا تم فيها الاعتراف بأن التصحر وتدهور التربة يعترضان سبيل التوصل إلى تنمية مستدامة في آسيا، وتم فيها الدعوة إلى إيلاء الأولوية لتنفيذ الاتفاقية. وقررت جمعية الألفية للجمعية العامة والتي حضرها ١٤٧ من رؤساء الدول والحكومات، في إعلانها بشأن الألفية أن تخفض حجم الفقر العالمي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وأن توقف الاستغلال غير الرشيد للموارد المائية من خلال وضع استراتيجيات لإدارة المياه على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. وهاتان المسألتان وثيقتا الصلة بأهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في آسيا. وترديداً لهذه الأهداف، ذكر رئيس مصرف التنمية الآسيوي في الاجتماع السنوي الخامس والثلاثين لمجلس المحافظين للمصرف، المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٢، أن "آسيا النامية لا تزال هي موطن ثلثي الفقراء في العالم. ويعتمد بلوغ الهدف النهائي للتنمية للألفية المتمثل في استئصال شأفة الفقر المدقع أولاً وقبل كل شيء على الحد من الفقر في آسيا". وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر يتصل بصورة وثيقة ببلوغ هذا الهدف.

٣- وقرر الأطراف في الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، (المقرر ١/أ-٥) إنشاء لجنة لاستعراض تنفيذ الاتفاقية بوصفها إحدى الهيئات الفرعية لمؤتمر الأطراف لمساعدة الأطراف على استعراض تنفيذ الاتفاقية بانتظام. وسيجرى الاستعراض الأول عملاً بهذا المقرر، وهو الذي يضم البلدان الأطراف الآسيوية، في الدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وطلب من البلدان الأطراف تقديم تقاريرها لهذا الاستعراض، بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

٤- وكيفت الأمانة دليل للمساعدة لإعداد المجموعة الأولى من التقارير الوطنية في عام ٢٠٠٠ لجعلها تتماشى مع المقررات ١/أ-٥ و ٣/أ-٥ و ١٠/أ-٥. وأرسلت إلى البلدان الأطراف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ نسخة منقحة لدليل المساعدة والمذكرة التفسيرية (ICCD/CRIC(1)/INF.5). وطلب من البلدان الأطراف إعداد تقارير وطنية مع التركيز بصورة كبيرة على مواضيع الاستعراض الرئيسية السبعة المبينة في الفقرة ١٠ من المقرر ١/أ-٥.

٥- واستجابة للولاية المشار إليها أعلاه وللبلدات التي أرسلتها الأمانة، ورد ٣٠ تقريراً وطنياً من بين الـ ٤٥ بلداً نامياً الأطراف المتأثرة من آسيا. ولم يقدم طرف واحد إلا تقريراً موجزاً وقدم طرف آخر قائمة بجدول تتضمن مشاريع جارية التنفيذ ومشاريع مزعم تنفيذها ووصفاً لكل مشروع. وكان شكل ومضمون التقارير موحداً في معظم الحالات وفقاً لدليل المساعدة والمذكرة التفسيرية. وقامت الأمانة بإعداد هذه الوثيقة وفقاً لأحكام الفقرة ٧ من المقرر ١/م-٥. وهي تجمع وتلخص هذه التقارير وتقدم تحليلاً أولياً لها وفقاً للمواضيع ذات الأولوية التي حددتها لجنة استعراض تنسيق الاتفاقية.

٦- وتتبع الوثيقة الموجزة إلى حد ما نفس الهيكل الشامل العام للتقرير السابق، ICCD/COP(4)/3/Add.1 (D)، مع إجراء تغييرات على تقديم المعلومات الواردة في التقارير الوطنية بحسب مجالات المواضيع الرئيسية. وتجدر ملاحظة أن شكل تقديم التقارير الذي استخدمته البلدان لم يأت بالضرورة متطابقاً مع مجالات المواضيع الرئيسية المستخدمة في هذه الوثيقة.

٧- ويقدم استعراض التقارير الوطنية والاتجاهات الإقليمية (الفرع ثانياً) نظرة متعمقة في مشكلات تدهور التربة والتصحر والجفاف التي تواجهها البلدان الأطراف في المنطقة. كما يغطي هذا الفرع الاتجاهات والتطورات الجديدة في مجالات المواضيع الرئيسية. والمعلومات الملخصة الواردة في التقارير الوطنية (الفرع ثالثاً)، بالإضافة إلى إدراج الأنشطة ذات الأولوية في مجالات المواضيع الرئيسية، تبين المساعي الجديدة بالملاحظة المبذولة لمكافحة التصحر وتدهور التربة والتخفيف من آثار الجفاف. ويتعلق الفرع الذي يتناول الدروس المستخلصة من خبرات البلدان الأطراف فيما يتعلق بإعداد برامج العمل الوطنية وعملية تقديم التقارير. ويختتم الجزء الأول من الوثيقة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات لكي تنظر فيها لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في دورتها الأولى.

ثانياً - استعراض التقارير الوطنية والاتجاهات المستجدة

٨- إن قيام ٥١ بلداً آسيوياً حتى يومنا هذا بالمصادقة على الاتفاقية أو الانضمام إليها و/أو قبولها يبرز أهمية الاتفاقية كأداة قوية لمكافحة التصحر وتدهور التربة وللتخفيف من آثار الجفاف. ولدى بلدان عديدة سياسات تتمشى وأهداف الاتفاقية وإن كانت لم تصغ بموجب برامج العمل الوطنية. والخطط الوطنية (الخطط الخمسية وخطط المنظور في الأجل الطويل) المطبقة في بلدان عديدة هي أساساً مبادئ توجيهية للسياسة العامة، وهي تعكس بصورة متزايدة أهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وهذه علامة على البدء بالاعتراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الخطط الإنمائية الأوسع نطاقاً التابعة للبلدان الآسيوية كل على حدة، التي طالب بها شركاؤها في التنمية، مراراً وتكراراً. وترى البلدان الآسيوية أن برامج العمل الوطنية أداة ضرورية للمبادئ التوجيهية لسياسة التنمية لتيسير تنفيذ الاتفاقية، وهناك بلدان آسيوية عديدة بصدد صياغة برامج عمل وطنية. وفي بعض الحالات، تؤدي برامج الحراثة والتنوع البيولوجي والتخفيف من حدة الفقر وبرامج التنمية الزراعية أيضاً إلى تعزيز أهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٩- وتعترف جميع الأطراف بأن التصحر وتدهور التربة والجفاف تفرض تكاليف باهظة على اقتصاداتها، وتهدد العديد من مواشي سكانها، وتحد من الأمن الغذائي، وتزيد من حدة الفقر وتؤدي إلى التشريد والهجرة بشكل قسري. كما تدرك الأطراف الحاجة إلى مكافحتها بطريقة مخطط لها ومنظمة وبكل تصميم.

١٠- وعلى المستوى العالمي، يقدر الدخل السنوي الذي يذهب إلى المناطق المتأثرة مباشرة بالتصحر بقرابة ٤٢ مليار دولار كل عام. وربما كانت التكاليف الاقتصادية والاجتماعية غير المباشرة التي يتم تكبدها خارج مجال المناطق المتأثرة، بما في ذلك تدفق "اللاجئين بسبب تدهور البيئة" والخسائر في إنتاج الأغذية المحلي، أكبر بكثير. ويتأثر أكثر من ٢٥٠ مليون شخص مباشرة بالتصحر. وفضلاً عن ذلك، فإن قرابة مليار شخص في أكثر من مائة بلد عرضة لمخاطر التصحر. وهؤلاء الأشخاص هم من بين أفقر الأشخاص في العالم وأكثرهم تهميشاً وضعفاً من الناحية السياسية. ومعظم أولئك الأشخاص يتواجدون في المنطقة الآسيوية.

١١- وقدمت بعض الأطراف في المنطقة تقديرات عن التكاليف الاقتصادية. وبلغت إحدى التقديرات التي قدمها بلد متأثر إلى حد كبير بنحو ٦,٥ مليار دولار سنوياً، وقدّم بلد جزري آخر تقديراً بمبلغ ٥٠ مليون دولار في عام ١٩٩٨. وهذه التقديرات لا تتضمن جميع التكاليف وينبغي اعتبارها بيانات تختية. ومن المرجح أن تتفاقم المشكلة إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء. وفي المنطقة الآسيوية ومنطقة البحر الكاريبي قد تتأثر نسبة تتجاوز ٧٥ في المائة من الأراضي باضطراب المئول وغيره من أنواع الأضرار البيئية نتيجة نمو الهياكل الأساسية السريع والمخطط له بصورة سيئة. وأشارت بعض البلدان الأطراف إلى أن فقدان التربة مشكلة هامة، تعزى أساساً إلى إزالة الأحراج، والتحات بفعل الرياح والمياه. وأبلغت بعض البلدان، بمن فيها البلدان التي تتوافر فيها المياه موسمياً، عن حدوث أضرار كبيرة في إنتاج المحاصيل بسبب تواتر حدوث الجفاف. وتدهور الأراضي العشبية يتسبب في خسائر اقتصادية هائلة لبعض البلدان.

١٢- وقد أعدت بلدان أطراف عديدة برامج عملها الوطنية، أو أنها بصدد القيام بذلك، وحددت أولوياتها في هذه البرامج واتخذت العديد من التدابير المؤسسية والتشريعية. ويدرك الأطراف أيضاً أن مكافحة التصحر وتدهور التربة تتطلب التعاون من وزارات ووكالات الحكومات المعنية وأنه ينبغي إدماجهما في استراتيجية التنمية الوطنية. وبذلك أنشأت معظم الأطراف هيئة تنسيق وطنية ممثلة تمثيلاً واسع النطاق يشمل الوزارات وغيرها من أصحاب المصالح. كما اعتمدت أطراف عديدة عملية شراكة لإيجاد شعور بالملكية فيما بين أصحاب المصالح، الذين يكون تعاونهم هاماً لنجاح العمل. وأشرك عدد من الأطراف مجموعات محلية ومنحها الحقوق والموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع. ولئن كانت المشاركة في التخطيط وصنع القرارات والتنفيذ، بالنسبة لبعض الأطراف، بمثابة معيار مقبول منذ عهد بعيد، فإن جميع الأطراف تعترف اليوم بالحاجة إلى ذلك. بل إن الأطراف التي لم تستخدم عملية شراكة متطورة لإعداد برامج عملها الوطنية، تستخدم اليوم معلومات مرتجعة من أصحاب المصالح لاستيفاء برامج عملها الوطنية وتنقيحها.

١٣- كما يسلم معظم الأطراف بأن المشاركة لن يكون لها معنى إلا إذا كان المشتركون مدركين للموضوع ومطلعين عليه. ولذلك، فإن حملات التوعية تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية المشاركة بالنسبة للعديد من الأطراف. واحتفلت أطراف كثيرة بيوم التصحر العالمي، ويوم البيئة العالمي ويوم المياه العالمي، واشترك المواطنون على نطاق واسع في هذه الاحتفالات. واستخدم معظم الأطراف محطات الإذاعة والتلفزيون والمواد المطبوعة لتوعية الجمهور. واعترف عدد من الأطراف بأهمية استهداف مختلف الفئات، بمن فيهم الشباب، لتوليد الإدراك بالبيئة. وأصبح التعليم في مجال البيئة جزءاً من المناهج الدراسية، وشجع بعض الأطراف على أن يتم في إطار المدرسة تشكيل فرق للأطفال معنية بالبيئة وغرس الأشجار. وتشير بعض التقارير إلى أن نص الاتفاقية وعدد من الوثائق التي تتضمن معلومات ذات صلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر قد ترجمت إلى لغات السكان المحليين وأصبحت متاحة أمامهم.

١٤- واعترف معظم الأطراف بالحاجة إلى أطر منسقة للسياسة وكذلك إلى ضرورة ضمان أن تكون سياسات مكافحة التصحر ووقف تدهور التربة وقلب اتجاهه، والتخفيف من آثار الجفاف جزءاً من استراتيجياتها للتنمية المستدامة. فعندما يتم صون الغابات وأشجار المنغروف للحد من التحات، فإن ذلك يسهم أيضاً في صون الموئل وصون أو تحسين التنوع البيئي للنباتات والحيوانات. ومشاريع التشجير المنفذة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تعزل أيضاً الكربون الإضافي وتدعم أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وللاستفادة بالكامل من التآزر بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ينبغي أن يكون الأطراف قادرين على صياغة مشاريع وبرامج متكاملة بشكل أفضل لكي تمولها آليات مثل مرفق البيئة العالمية. ويبدو من الناحية الإيكولوجية والاجتماعية الاقتصادية أن من المنطقي أيضاً أن تقدم آليات التمويل مثل مرفق البيئة العالمية دعماً أوفر لأنشطة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

١٥- وتعتمد الأولويات المحددة التي توليها الأطراف لسياساتها المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على ما تتصوره من مشاكل أساسية وأسبابها الأساسية :

(أ) فالتوسع رقعة المناطق القاحلة يعود في الغالب إلى التعرية بفعل الرياح والظروف المناخية والرعي المفرط بسبب أساليب المعيشة البدوية. وتولي الأطراف في غرب وشمال ووسط شرق آسيا التي ترى أن ذلك يتسبب في مشكلة هامة، الأولوية لاحتواء المناطق القاحلة من خلال أنواع مختلفة من الحواجز والأحزمة النباتية والتشجير وتثبيت الكثبان. كما أنها تحاول تقليل الضغط الناجم عن فرط الرعي.

(ب) ثمة أطراف كثيرة ترى تدهور التربة والخسائر في إنتاج التربة مسألتين هامتين. وغالبا ما يكون سببهما هو الضغط السكاني، وفقدان الأراضي الخصبة بسبب التحضر، والاستخدام غير المناسب والمفرط للمدخلات الزراعية مثل الماء والأسمدة الكيميائية ومبيدات الحشرات، وفقدان التربة السطحية بسبب التعرية والممارسات الزراعية غير السليمة. وتولي العديد من الأطراف التي تواجه هذه المشكلات، أولوية عالية للسياسات السكانية. كما تولي هذه الأطراف أولوية عالية لتحسين إدارة المياه، والحد من النفايات ولإدارة الزراعة المناسبة واستخدام الأسمدة العضوية، والإدارة المتكاملة للآفات وتنمية مستجمعات المياه.

(ج) وأطراف كثيرة تشعر بقلق كبير إزاء اجتثاث الغابات. وهذه البلدان تولي أولوية كبيرة للتخريج وتحسين إدارة الغابات. كما تولي أولوية عالية للمشاريع المشتركة لإدارة الغابات وتزويد المجتمعات المحلية والأسر بالإمكانات لتجديد الأراضي القاحلة والأراضي البور بغية الحد من الضغط على الغابات. كما أن تحسين كفاءة الطاقة والتشجيع على إيجاد مصادر بديلة للطاقة هما أيضاً من المسائل المدرجة في قائمة الأولوية لبعض البلدان الأطراف.

(د) والشاغل الرئيسي لبعض الأطراف هو الجفاف، الذي يزيد تيار النينو من حدته، لا سيما في جزر المحيط الهادئ. وتركز هذه الأطراف على إدارة المياه، وإعادة تغذية المياه الجوفية، والاستعداد لمواجهة الجفاف من خلال المخزونات وأعمال الإغاثة مثل برامج العمالة.

(هـ) إن مشكلات ندرة المياه والجفاف المحلي والموسمي هي مشكلات منتشرة. وتؤكد الأطراف على الحاجة إلى زيادة الإمدادات بالمياه، وخفض الطلب عليها وزيادة كفاءة استخدامها.

١٦- وأصدرت أطراف كثيرة أو نقحت قوانين تتعلق بحيازة الأرض، وأنظمة حقوق المستخدم، وأنظمة تحويل الهبئات المحلية، ومراسيم وقوانين خاصة لصون التربة والمياه وإدارة الموارد المائية وحماية البيئة وتقييم الأثر البيئي والغابات والزراعة وإدارة الكوارث، وأنظمة العمران الحضري والبناء، وإدارة مصائد الأسماك، وتنظيم استخدام الكيمياءات الزراعية واستخدام مبيدات الآفات، وقانون الإدارة المتكاملة للآفات، وسياسات المياه الصالحة للشرب والإصحاح والصحة، واستراتيجية قطاع السكان وسياسة التعليم وتشريعات الحكومات المحلية. ومع ذلك لم يصدر إلا طرف واحد قانوناً شاملاً لمكافحة التصحر، وأنظمة تتعلق بإدارة استخدام الأراضي وتحديد رقعتها، وأنشأ هذا الطرف مؤسسات وآليات للتنسيق وأسند أدواراً إلى مختلف المؤسسات الحكومية.

١٧- وتبين هذه الأمثلة ما أحرزته الأطراف المقدمة للتقارير من تقدم في أنشطة التخطيط. حيث اتخذ بعضها أيضاً تدابير لمكافحة التصحر، ووقف تدهور التربة وقلب اتجاهه وللتخفيف من آثار الجفاف. بيد أن الجهود المبذولة بعيدة كل البعد عما هو مطلوب. وفي حين أن معظم الأطراف قد حشدت بعض الأموال من مواردها الداخلية، فتوافر التمويل الكافي والمساعدة الخارجية للوفاء بهذه الاحتياجات يشكل، فيما يبدو، الصعوبة الأساسية التي تحول دون تنفيذ البرامج. وتسلم أطراف كثيرة بالدعم المالي والتقني المقدم من الشركاء الدوليين وتقدره. ومع ذلك، فهذه الشراكة لا تبلغ حد الشراكات الرامية إلى التنفيذ كما هو مفهوم من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

١٨- وأبلغت أطراف كثيرة عن أنها لم تقم بعد بإنشاء قاعدة بيانات تتعلق بأهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. بيد أن العديد من قواعد البيانات التي احتفظت بها المؤسسات والبرامج الحكومية، في حالة تنسيقها وربطها بفعالية، قادرة على أن تساعد في إنشاء نظام وطني للمعلومات المتعلقة بالتصحر. ولا يزال هناك المزيد الواجب القيام به من أجل وضع المعالم والمؤشرات لتحديد التقدم والمنجزات، ولرصد وتقييم أثر المشاريع والبرامج الجاري تنفيذها والمنجزة. فالأطراف بحاجة إلى الأموال والتكنولوجيا والموارد البشرية والقدرات المؤسسية لتطوير نظمها وسيزداد الطلب على ذلك كلما أحرز تقدم في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

١٩- وتسلم جميع الأطراف بالأهمية البالغة للنجاح الذي أحرز في الأجل الطويل في مجالات تطبيق التكنولوجيا الحديثة وآخر المنجزات العلمية في مكافحة التصحر، وفي المجال الأوسع المتمثل في استخدام الموارد الطبيعية (الأرض والماء والطاقة) استخداماً أكثر رشداً وحماية للبيئة بوجه عام. وتتعرف أطراف عديدة مقدمة للتقارير بأهمية التعاون دون الإقليمي والإقليمي وتبادل الخبرات والمعلومات. ومن هنا تظهر أهمية المساعدة التقنية بين الأطراف من البلدان النامية. وتقدم شبكات البرامج المواضيعية آلية جيدة وتستحق دعماً متواصلاً.

٢٠- وكما حدث في آخر عملية لتقديم التقارير، أشارت جميع البلدان المقدمة للتقارير إلى احتياجاتها المالية والتقنية والتكنولوجية لتنفيذ الاتفاقية، أو أنها حددت هذه الاحتياجات. فالتمويل والمساعدة التكنولوجية وبناء القدرات هي أكثر الاحتياجات الملحة لمعظم الأطراف المقدمة للتقارير.

٢١- ويبين تلخيص التقارير التي قدمتها الأطراف الفائدة من عملية تقديم التقارير ويحدد التعديلات الواجب إدخالها مع انتقال الأطراف إلى مرحلة قادمة في تنفيذ مشاريعهم وبرامجهم.

ثالثاً - تلخيص المعلومات الواردة في التقارير الوطنية

٢٢- وفقاً للمقرر ١/م أ-٥، وافقت البلدان الأطراف على هيكله لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية لكي تنظر في المواضيع الرئيسية. وعليه، فإن تلخيص المعلومات الواردة في التقارير الوطنية يستند إلى المواضيع الرئيسية.

ألف - عمليات الشراكة التي يسهم فيها المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية

٢٣- تسلم جميع الأطراف بأن مشاركة أصحاب المصالح في عملية برامج العمل الوطنية تزيد من الشعور بالملكية ومستوى القدرة على البقاء. كما تدرك الأطراف بأن المشاركة تولد الإدراك وتخلق التوافق في الآراء. وجميع هذه العوامل ضرورية للتنفيذ الفعال لبرامج العمل الوطنية. ولذلك، أشركت معظم الأطراف التي قامت، في إطار متابعة تقاريرها الأخيرة، بإعداد برامج عمل وطنية أو أهما بصدد القيام بذلك، مختلف أصحاب المصالح مثل المسؤولين من الوزارات والوكالات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمسؤولين الحكوميين المحليين والعلماء والإعلاميين بل الوكالات الدولية وكبار وصغار المواطنين من الجنسين. وتحقق مشاركتهم من خلال تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية وطنية وإقليمية، وجلسات استماع عامة، واجتماعات مشتركة بين الوزارات، والحصول على المعلومات المرتجعة من خلال استبيانات، ومن خلال تقييمات سريعة تشاركية، والتمثيل في اللجنة التي تقوم بإعداد برامج العمل الوطنية. حتى أن بعض الأطراف انتهج في إعداد برامج عمله الوطنية نهجاً منطلقاً من القاعدة.

٢٤- وتسلم أطراف كثيرة بأن المشاركة لا تعني أي شيء إلا إذا كان المشاركون ملمين بالموضوع وضليعين فيه. وتعترف بعض الأطراف في تقاريرها بأن التحول الاجتماعي الاقتصادي الجذري الذي حدث في فترة ما بعد الاستقلال، بما في ذلك الأخذ بالديمقراطية واللامركزية واستصلاح الأراضي، يجعل النتيجة التي يتمخض عنها تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تعتمد بوجه الخصوص على درجة إدراك ومشاركة شرائح من السكان أوسع نطاقاً تصل إلى القاعدة الشعبية.

٢٥- ولذلك كانت حملات التوعية تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية المشاركة بالنسبة للعديد من الأطراف. ولهذا الغرض يتم الاحتفال بيوم التصحر العالمي. وللحصول على مشاركة المواطنين، طلب أحد الأطراف من كل شخص بالغ أن يغرس عدداً يتراوح بين ثلاثة وخمس أشجار في السنة. واستخدمت معظم الأطراف محطات الإذاعة والتلفزيون والمواد المطبوعة لتوعية الجمهور. ويشير أحد التقارير إلى خطة للاتصالات والمعلومات تتضمن المطبوعات والوثائق والموقع على الشبكة العالمية وقواعد البيانات للاتصال ونظام ارتجاع المعلومات. كما أكد ذلك الطرف على أهمية إنشاء شبكات لتبادل المعلومات الطليعية عن المعارف والتكنولوجيا والآثار على قضايا الأولوية المدرجة في برامج العمل الوطنية، على المستويات المحلية والوطنية والدولية. وسلم عدد من الأطراف بأهمية استهداف مختلف الفئات، بمن فيهم صغار السن لخلق الوعي بالبيئة. وأصبح التعليم في مجال البيئة جزءاً من المناهج الدراسية وشجع البعض على أن يتم في المدارس تشكيل فرق للأطفال معنية بالبيئة وغرس الأشجار. وقامت بعض الأطراف المقدمة للتقارير بصياغة برامج أو دورات دراسية ذات صلة، على مستوى الجامعات المحلية والتعليم الثانوي، والماجستير والدكتوراه، وفي بعض معاهد التدريب.

٢٦- وشددت بعض البلدان على أهمية "تدريب المدربين" لزيادة تطوير عملية المشاركة وتيسيرها. وتشير بعض التقارير إلى أن نص الاتفاقية ومضمون عدد من الوثائق الإعلامية ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، قد ترجم إلى لغات السكان المحليين وأصبح متاحاً أمامهم.

٢٧- وأشارت بعض البلدان الأطراف من المنطقة دون الإقليمية لوسط آسيا إلى أن نفاذ اتفاقية "Aarhus" المتعلقة بالوصول إلى المعلومات، ومشاركة الجمهور في صنع القرارات والوصول إلى القضاء فيما يتعلق بالمسائل البيئية، هو عامل هام لزيادة تعزيز عملية المشاركة.

٢٨- ولئن كانت المشاركة في التخطيط وصنع القرارات والتنفيذ هي معيار قبلته بعض البلدان منذ زمن بعيد، فإن جميع الأطراف تعترف اليوم بالحاجة إلى ذلك. بل إن البلدان التي لم تستخدم عملية مشاركة متطورة لإعداد برامج عملها الوطنية، تستخدم اليوم المعلومات المرتجعة من أصحاب المصالح لاستيفاء برامج عملها الوطنية وتنقيحها.

٢٩- وأبلغت بعض الأطراف عن أن المنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا البيئة والتصحر ما انفكت تتزايد في أعدادها وفي أداء دور متزايد الأهمية لحفز عملية المشاركة. وأشار طرفان إلى أن بعض المنظمات غير الحكومية تركز أنشطتها بصورة مفرطة على المشكلات الحضرية لا على المشكلات الريفية. ورأى أحد الأطراف أنه ينبغي أن يكون الاتجاه الرئيسي لعمل المنظمات غير الحكومية في المستقبل هو تطوير التعاون مع المنظمات غير الحكومية التابعة لأطراف أخرى في الاتفاقية؛ ووضع هيكل تنظيمي لشبكة وطنية لمنظمات غير حكومية؛ وإعداد خطة عمل وطنية للمنظمات غير الحكومية وإدماجها في برامج العمل الوطنية القطرية؛ وجمع المعلومات عن عمليات التصحر؛ والمشاركة في تنفيذ مشاريع تكنولوجية جديدة؛ والمشاركة بنشاط أكبر في التثقيف الإيكولوجي، بما في ذلك تمويله بمشاركة الوزارات الوطنية للعلم والمعرفة. ومع ذلك، فمعظم المنظمات غير الحكومية مقيدة بسبب الموارد المحدودة، حتى أن بعضها بحاجة إلى بناء القدرات. ومن العلامات المشجعة أن قدرة هذه المنظمات على الوصول إلى السكان على مستوى القاعدة الشعبية انعكس في تقارير وطنية عديدة.

٣٠- بل إن للمشاركة أهمية أكبر في تنفيذ برامج العمل الوطنية. وتتطلب تدابير مكافحة التصحر بذل جهود موزعة على مجالات واسعة، وتتطلب أماكن عديدة بذل جهود محلية. وفي حين أن المشاركة في عملية برامج العمل الوطنية توفر شعوراً بوجود استراتيجية واسعة النطاق، فإن وجود خطط عمل على المستوى المحلي له نفس القدر من الأهمية. وتدرّك معظم الأطراف ذلك وقد اتخذت تدابير متنوعة لضمان مشاركة أصحاب المصالح.

٣١- وتتضمن التدابير التي اتخذتها الأطراف تمكين مؤسسات الحكومة المحلية على مستوى المناطق الفرعية بل وعلى مستوى القرى من خلال منحها سلطة اتخاذ القرار بشأن المشاريع وقدرراً من الاستقلال المالي. وسمح بعض الأطراف بحجز مقاعد للنساء في هذه الهيئات. ويشجع المواطنون على المشاركة في إعادة تجديد الموارد وإدارتها من خلال منحهم الحق في استخدام منتجات مثل الوقود والأعلاف والمنتجات غير الخشبية التي يمكن الحصول عليها نتيجة الإدارة المشتركة للغابات أو تنمية الأراضي البور. بل إن أحد الأطراف ذهب إلى أبعد من ذلك واستخدم الحوافز الاقتصادية: حيث عرض الأراضي الجرداء في المزاد العلني للأسر المعيشية لإصلاحها وغرس الأشجار عليها. ومع ذلك، لاحظ طرف واحد أنه لا يكفي للمشاركة الكاملة والفعالة للمواطنين منحهم حقوقاً لاستخدام منتجات المشاريع بل ينبغي أن يسهم

أصحاب المصالح أيضاً في تخطيط المشاريع. ويرى الطرف أنه إذا كانت سلطة تنفيذ المشروع مسؤولة أمام سلطة حكومية رفيعة المستوى لا أمام الحكومة المحلية، فربما أدى ذلك إلى عدم نجاح المشاركة والتعاون.

٣٢- وترى بعض الأطراف أن القيام على مستوى واسع بتطبيق المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات المتقدمة (الإنترنت والبريد الإلكتروني، والمواقع على الشبكة وقواعد البيانات المحوسبة وشبكات المعلومات، إلخ.) كان وسيكون له أثر مؤات للغاية على عملية المشاركة فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، التي يشارك فيها المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والأوساط الأكاديمية ودوائر الأعمال.

٣٣- وتسلم معظم البلدان المقدمة للتقارير بأهمية المرأة في المجتمع. ويولى الاهتمام بالقضايا الجنسانية في بعض السياسات. حيث اتخذت معظم الأطراف المقدمة للتقارير تدابير عديدة واستنبطت مشاريع للنهوض بالمرأة وتعزيز وضعها في المجتمع. وتتراوح هذه التدابير والمشاريع بين تقديم القروض وتعزيز التعليم والاستخدام وإنشاء منظمات نسوية. وذكر أحد الأطراف المقدمة للتقارير أن نسبة النساء في البنك الأهلي التجاري تصل إلى ٢٠ في المائة وان رئيسته امرأة. واعترف طرف آخر بأن المرأة تؤدي دوراً محدوداً للغاية في بلده لافتقارها للتعليم. وبوجه عام، لم يكن عدد النساء المشتركات ولا دورهن ومستوى مشاركتهن أمراً واضحاً في معظم التقارير.

٣٤- وفي حالات عديدة وردت في التقارير إشارة إلى تكوين البنوك الأهلية التجارية. لكن الإشارة إلى دور أصحاب المصالح ودرجة مشاركتهم في عملية صنع القرارات غير واضحة. وأفادت بضعة أطراف لم تقم بعد بإعداد برنامج عمل وطني بأنها ستشرك جميع أصحاب المصالح بالعملية عند قيامها بذلك. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيتم وضع قائمة جرد بأسماء أصحاب المصالح قبل عقد الاجتماعات التنظيمية لبرامج العمل الوطنية.

باء - الأطر أو الترتيبات التشريعية والمؤسسية

٣٥- اتخذت معظم الأطراف عدداً من التدابير القانونية وأصدرت قوانين لتيسير مختلف المشاريع والبرامج. وأصدر أحد الأطراف قانوناً شاملاً لمكافحة التصحر وأجرى تنقيحاً للقانون الجنائي، ولأنظمة إدارة وتقسيم استخدام الأراضي لكي تتماشى مع القانون. كما أنشأ مؤسسات وآليات تنسيق وخصص أدواراً لمختلف المؤسسات الحكومية. وأصدرت أطراف عديدة قوانين تتعلق بجيازة الأرض وأنظمة لحقوق مستخدميها. وأصدرت بعض الأطراف أيضاً أنظمة لتمكين الهيئات المحلية. وأصدرت أطراف كثيرة أنظمة وقوانين خاصة أو أنها بصدد مراجعة القوانين والأنظمة الموجودة المتعلقة بصون التربة والمياه وإدارة الموارد المائية وحماية البيئة وتقييم الآثار البيئية، والغابات والزراعة وإدارة الكوارث، وأنظمة العمران والبناء، وإدارة مصائد الأسماك، وأنظمة استخدام الكيمياء الزراعية، وأنظمة استخدام مبيدات الآفات، وقانون الإدارة المتكاملة للآفات، وسياسة المياه الصالحة للشرب والإصحاح، واستراتيجية قطاع الصحة والسكان، وسياسة التعليم وقوانين الحكومات المحلية.

٣٦- وفيما يتعلق بالقضايا المؤسسية، قدمت معظم التقارير معلومات تبين أن فترة بضع سنوات التي تلت التصديق على الاتفاقية مباشرة والمعروفة بالفترة "التنظيمية"، قد انتهت بوجه عام. وقد تم في معظم البلدان الأطراف، إنشاء مصارف أهلية تجارية، بما في ذلك لجان توجيهية متعددة القطاعات؛ ووضعت خطط عمل وطنية،

وتم إدماجها في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخطط حماية البيئة وربطها بنهج وطنية وأقليمية ودون إقليمية ومحلية.

٣٧- وأنشأت معظم الأطراف تقريباً مصارف تجارية أهلية وعينت جهة وصل وطنية. والمصارف الأهلية التجارية عادة واسعة القاعدة. فهناك ممثلون لمختلف الوزارات المعنية، مثل وزارة الزراعة والمياه والبيئة والغابات الخ. ولمعظم هذه المصارف ممثلين عن المؤسسات البحثية، والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، بمن فيها المرأة والشباب. ولذلك يمكن أن يتوقع من هذه المصارف الأهلية التجارية أن تقوم بتنسيق الأنشطة والسياسات عبر مختلف الوزارات وأن توفر الربط بين مشاريع برامج العمل الوطنية وخطط التنمية مثل الخطط الخمسية.

٣٨- وعادة ما يكون موقع حلقة الوصل الوطنية في الوزارة الأكثر اهتماماً بالمشكلة، وغالباً ما تكون وزارة الزراعة أو الحراجة أو مصائد الأسماك أو المياه أو التنمية الريفية أو وزارة البيئة. وتأتي الموارد المالية لمعظم حلقات الوصل الوطنية من الأموال التي تخصصها الحكومة أو من مشاريع تمويلها جهات مانحة.

٣٩- وفي معظم الحالات، لم ترد معلومات كافية عن الموارد البشرية للمصارف الأهلية التجارية (العدد الإجمالي للموظفين، عدد المديرين والمهنيين، ومستوياتهم ومجالات خبراتهم). ولم تأت الجوانب التالية للمصارف الأهلية التجارية واضحة في معظم التقارير: إجراءات تعيين الأعضاء؛ والسلطات والموارد المتاحة؛ وتكوين ونسب الحكومة إلى المجتمع المدني، ونسب الرجال إلى النساء؛ ووسائل الاتصالات والربط الشبكي فيما بين الأعضاء والمجموعات التي يمثلونها؛ والجداول الزمنية للأنشطة وتواتر عقد الاجتماعات.

٤٠- وإلى جانب المصارف الأهلية التجارية، أنشأ عدد من الأطراف مؤسسات أخرى. فهناك لجان وطنية لإدارة الكوارث، ولجان وطنية للتنمية المستدامة، ووكالات على مستوى الدولة، وهيئات على المستوى المحلي، وخلايا للتصحر، ومجالس لحماية البيئة، وهيئات تعاون للخبراء الفنيين، ولجان خبراء معينين بتدهور التربة وما إلى ذلك. وتستكمل هذه الهيئات عمل المصارف الأهلية التجارية وتقدم الدعم إليها. وأنشأ عدد من البلدان مؤسسات للبحث والتنمية لمكافحة التصحر، ومراكز للتدريب ومراكز للرصد.

٤١- وشددت بعض الأطراف على الحاجة إلى القيام بصورة دائمة بتحسين وتكييف الإطار التشريعي في مجال حماية البيئة، وفقاً للتغيرات والتطورات التي تحدث في الطبيعة والمجال الاجتماعي الاقتصادي معاً، لا سيما في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٤٢- وسلمت بعض الأطراف المقدمة للتقارير بأن قدرة نظام المعلومات التابع لجهات الوصل الوطنية محدودة وأنه لم يتم بعد وضع قاعدة بيانات تتعلق بالتصحر. ولكن العديد من قواعد البيانات التي احتفظت بها المؤسسات والبرامج الحكومية لها صلة بالتصحر إلى حد ما. وجاء في التقارير اعتراف بأن قواعد البيانات هذه ستكون بمثابة أصول قيمة في الجهود الوطنية المبذولة لمكافحة التصحر، لا سيما إذا ما تم تنسيقها وربطها بفعالية بإنشاء نظام وطني للمعلومات المتعلقة بالتصحر. ولا تزال بعض الأطراف الأخرى بصدد وضع قاعدة بيانات بشأن التصحر. وأشار أحد الأطراف إلى أنه يتلقى في موقع على الشبكة ما هو متاح من معلومات عن التصحر وغيره من المواضيع ذات الصلة، لتيسير تبادل المعلومات داخلياً وخارجياً.

٤٣ - ويرى بعض الأطراف أن انعدام التمويل الحكومي الكافي عامل خطير يجول دون تحسين الهياكل التنظيمية القائمة وتحسين التنسيق فيما بينها على نحو أفضل. ويشير أحد الأطراف في هذا السياق إلى أن "عملية خفض عدد الموظفين بصورة دائمة" بسبب القيود المفروضة على الميزانية الوطنية تؤثر بصورة سلبية على نوعية الإدارة الحكومية في مجال حماية البيئة.

جيم - تعبئة الموارد والتنسيق على المستويين المحلي والدولي
بما في ذلك استنتاجات اتفاقات الشراكة

٤٤ - اتبعت معظم الأطراف عملية استشارية متطورة شارك فيها مختلف أصحاب المصالح من الحكومات والمجتمع المدني ورجال الأعمال وقطاع الصناعة ووسائل الإعلام والمجتمع الأكاديمي. وفضلاً عن ذلك، أبلغ عدد من الأطراف بأنها أشركت في هذه العملية وكالات دولية وشركاء من البلدان المتقدمة النمو. ومع ذلك، فهذه المشاركة غير كافية للشراكة من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٤٥ - وقام عدد من الأطراف بتعبئة بعض الأموال من موارده الداخلية. وتشدد معظم الأطراف على وجود نقص شديد في التمويل اللازم. لكن الموارد الداخلية محدودة نتيجة الصعوبات الاقتصادية المستمرة، بما في ذلك الصعوبات التي تواجهها بصورة نمطية البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي بعض البلدان، يتم تمويل برامج العمل الوطنية من خلال مخصصات تحدها الحكومة في الميزانية الداخلية العادية. كما سعت أطراف قليلة إلى حشد المؤسسات المالية الداخلية وشركات القطاع الخاص لتكملة هذه الأموال. ومع ذلك، ترى معظم الأطراف حاجة إلى تمويل إضافي من وكالات دولية ووكالات للمانحين ومؤسسات متعددة الأطراف. وسلمت بلدان عديدة بدور عملية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وتقدمت بطلبات للحصول على مزيد من التمويل لهذه العملية. واعترافاً منها بالدور الحاسم للتمويل الخارجي لعملية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر حث جميع الشركاء من البلدان المتقدمة النمو على زيادة المساعدة المالية والتقنية لضمان تنفيذ برامج العمل الوطنية. ويرى أحد الأطراف أنه ينبغي مناقشة مسألة الشراكة في مؤتمر الأطراف المقبل وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٤٦ - ولوحظ أن المساعدة الحفازة التي قدمتها المنظمات والوكالات الدولية كانت هامة في تيسير تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وشملت هذه المنظمات والوكالات هيئات ومنظمات تابعة لمنظمة الأمم المتحدة مثل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والآلية العالمية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة للتصحر، ومكتب مكافحة التصحر والجفاف التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة بما فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية بما فيها الاتحاد الأوروبي، ومرفق البيئة العالمية، ومصرف التنمية الآسيوي، وشركاء من بعض البلدان المتقدمة النمو مثل الوكالة الألمانية للتعاون التقني، والوكالة الكندية للتنمية الدولية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والمركز الياباني لتعزيز الحراثة الدولية والتعاون، والوكالة الكورية للتعاون الدولي. وأشار إلى هذه المنظمات في تقرير واحد أو أكثر كمنظمات قدمت مساعدة مالية وتقنية في مختلف المجالات المتعلقة بالبيئة وتدهور التربة و/أو التصحر. وسلمت أطراف عديدة

بالدعم المالي والتقني الذي قدمه الشركاء الدوليون وأبدت تقديرها له. وفضلاً عن ذلك، ساعدت في بعض المشاريع منظمات غير حكومية دولية مثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، ولجنة أو كسفورد للإغاثة في حالة المجاعة (أو كسفام)، والمنظمة الدولية للتقدم الصناعي والثقافي (منظمة أويسكا الدولية).

٤٧- وفي بعض الحالات أُبلغ عن أن التفاعل فيما بين خبراء البلدان النامية لتبادل الأفكار والخبرات والتكنولوجيات مستصوب تماماً. ويمكن وضع عدد من المشاريع والبرامج المشتركة ذات المنفعة المتبادلة. وينبغي زيادة استغلال نطاق هذه الشراكات. وأبلغت إحدى البلدان الأطراف بأنها قدمت دعماً مالياً إلى أطراف أخرى من البلدان النامية، في شكل منح أو قروض لوضع برامج تتضمن برامج لمكافحة التصحر.

٤٨- وأفادت بعض البلدان الأطراف عن تنظيم اجتماعات مع شركاء من البلدان المتقدمة النمو. وفضلاً عن ذلك، نظمت أطراف عديدة حلقات دراسية وندوات إقليمية ودولية عن التصحر وتدهور التربة حضرها ودعمها شركاء دوليون، بهدف تبادل الخبرات وحشد الموارد الخارجية. ومع ذلك، فمن غير الواضح ما إذا كان قد تم اتخاذ خطوات للمتابعة لضمان الاستمرار وإحراز نتائج ملموسة.

٤٩- وأشار أحد البلدان الأطراف إلى أن لديه ميزانية خاصة للمشاورات. وأشارت بعض الأطراف إلى ضرورة إجراء مشاورات مع مختلف الوكالات أو الجهات المانحة الدولية، بمجرد الانتهاء من وضع برامج العمل الوطنية وتحديد البرامج المناسبة وأولوياتها، لكي يتسنى حشد الموارد الكبيرة المطلوبة. ولهذا الغرض، تم التسليم على نطاق واسع بالحاجة إلى عملية مشاورات لوضع ترتيبات للشراكة بين البلدان الأطراف المتأثرة والبلدان الأطراف المتقدمة النمو. وترى بعض الأطراف أن درجة الدعم والمشاركة المقدمين من المنظمات الدولية والبلدان الأطراف المتقدمة النمو في إعداد برامج العمل الوطنية لا تزال قليلة بوجه عام.

دال - أوجه الربط والتآزر مع الاتفاقيات الأخرى للبيئة وعند الاقتضاء مع استراتيجيات التنمية الوطنية

٥٠- أصبحت أنشطة برامج العمل الوطنية اليوم جزءاً من الخطط الإنمائية لعدد من البلدان. ولذلك باتت مكافحة التصحر وتدهور التربة وتخفيف حدة آثار الجفاف جزءاً من السياسات الإنمائية والاقتصادية العامة لهذه الأطراف.

٥١- واعترف أحد البلدان المقدمة للتقارير بعدم وجود آليات لديه لتنسيق أنشطة مكافحة تدهور التربة على المستويين الوطني والمحلي والتوفيق بينها. وأشار بلد آخر إلى أنه نظراً لتداخل المسؤوليات بين الوزارة التي تستضيف جهات الوصل الوطنية والوزارات الأخرى وأصحاب المصالح، صار من الضروري أن تستعرض الأنشطة التي يضطلع بها على المستوى المحلي لمكافحة تدهور التربة، وأن تحلل وتنسق بصورة أفضل بغية تحقيق مزيد من الفعالية والاتساق والتكامل. وكما أشير إليه، فإن بعض البلدان الأطراف المقدمة للتقارير لا تزال بصدد وضع برامج عمل وطنية، وسيتم استعراض وتنسيق ودمج جميع البرامج والأنشطة ذات الصلة في خطط العمل الوطنية هذه.

٥٢- واعترفت معظم الأطراف بالحاجة إلى إطار متسق للسياسة. ولذلك، تم وضع سياسات مكافحة التصحر في سياق جدول أعمال القرن ٢١ واستراتيجيات التنمية المستدامة. وتعتبر جميع الأطراف المقدمة للتقارير مكافحة التصحر وتدهور التربة عنصرتين أساسيتين للتنمية المستدامة. وقامت أطراف عديدة بصياغة خطط واستراتيجيات

وإصدار تشريعات للتشجيع على الاستخدام الرشيد والتطوير لمختلف الموارد مثل المياه والأراضي والغابات وموارد البحار وما إلى ذلك. واعتمدت أطراف عديدة استراتيجيات لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وقامت بصياغة برامج محلية لجدول أعمال القرن ٢١. كما اعترفت الأطراف بأن منع تدهور التربة والتصحر أفضل من المعالجة وأن الوقاية تتطلب أيضاً العمل في قطاعات ومجالات أخرى. كما اعترفت الأطراف بالحاجة إلى اللامركزية في إعداد الخطط والبرامج وتنفيذ الأنشطة، وكذلك الحاجة إلى المساواة المجتمعية فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد، والحقوق والمسؤوليات. وشدد عدد من الأطراف على مسألة الحد من التزايد السكاني لتخفيف الضغط على الموارد الطبيعية، بوصف ذلك من الأولويات العالية للغاية. وترى معظم الأطراف أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مرتبطة بصورة متآزرة مع جدول أعمال القرن ٢١ واتفاقية التنوع البيولوجي وقبل كل ذلك مع رغبتها في الحد من الفقر.

٥٣- ومن بين ٣٥ طرفاً من الأطراف المقدمة للتقارير إما لأول مرة أو لثاني مرة أو للمرتين، قام ١٦ طرفاً بإعداد برامج عمل وطنية، وقامت خمسة أطراف بإدراج سياستها المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في برامج أخرى ذات صلة، وتقوم سبعة أطراف بإعداد برامج عملها الوطنية، ولا تزال خمسة أطراف لم تعد هذه البرامج بعد، وليست هناك معلومات متوافرة عن بلدين طرفين. ويمكن مقارنة ذلك بالأعداد المقابلة وهي ١١ و ٧ و ١٠ و ٥ لعملية تقديم التقارير الأولى. ومع ذلك، فالبلدان القليلة العدد التي ليس لديها برامج عمل وطنية قامت بصياغة سياسات وبرامج وطنية في إطار خطة العمل الوطنية للبيئة. وترد في المرفق الثاني إشارة إلى التغيير في حالة عملية برامج العمل الوطنية بالمقارنة بعملية تقديم التقارير السابقة.

٥٤- واعترفت معظم الأطراف بأن سياسات مكافحة التصحر، ووقف وقلب اتجاه تدهور التربة والتخفيف من حدة آثار الجفاف هي جزء من استراتيجياتها للتنمية المستدامة والحد من الفقر. وتعتمد الأولويات المحددة لسياسات اتفاقية مكافحة التصحر على ما تتصوره هذه السياسات من مشاكل رئيسية وأسباب رئيسية مؤدية إليها. فالبلدان التي تكون فيها مشاكل توسيع رقعة المناطق القاحلة والتحات بفعل الرياح هي المشاكل الرئيسية، تولى الأولوية لاحتواء المناطق القاحلة، من خلال أنواع مختلفة من الحواجز والأحزمة النباتية والتشجير. وثمة بلدان كثيرة تعتبر تدهور التربة والخسائر في إنتاج الأرض، مسائل هامة. وغالباً ما يكون سبب ذلك هو الضغط السكاني، وفقدان الأراضي الخصبة بسبب التحول إلى الحضر، والاستخدام غير المناسب والمفرط للمدخلات الزراعية مثل المياه والأسمدة ومبيدات الآفات، وفقدان التربة السطحية بسبب التحات والممارسات الزراعية غير المناسبة.

٥٥- وتولي الأطراف أولوية عالية لتحسين إدارة المياه والحد من النفايات والإدارة الجيدة للزراعة واستخدام الأسمدة العضوية وإدارة المبيدات المتكاملة وتطوير مستجمعات المياه. ولاحظ أحد الأطراف أن فقدان التربة في مزرعة الشاي التي يتم فيها تطبيق ممارسات زراعية جيدة يمكن أن تصل إلى نسبة ضئيلة قدرها ٣٣٠ كيلوغراماً للهكتار الواحد سنوياً مقابل ٢٠ طناً للهكتار الواحد سنوياً إذا كانت المزرعة سيئة الإدارة. ويشكل الحد من التصحر قلقاً كبيراً لأطراف عديدة. وهي تولى أولوية عالية للتشجير وتحسين إدارة الغابات. وتولى أولوية عالية لإدارة المزارع بصورة مشتركة وتمكين المجتمعات المحلية والأسر من إصلاح الأراضي القاحلة والأراضي البور للحد من الضغط على الغابات. كما أن تحسين فعالية الطاقة والتشجيع على اللجوء إلى موارد بديلة للطاقة مدرجان في

قائمة الأولويات لبعض الأطراف. وتشدد الأطراف المتأثرة بالجفاف وبالنينيو على إدارة المياه وإعادة تغذية المياه الجوفية والاستعداد لمواجهة الجفاف من خلال المخزونات وأعمال الإغاثة ومنها برامج العمالة.

٥٦- وذكر عدد من الأطراف التأزر بين صون الغابات وأشجار المنغروف للحد من التحات وصون الموئل للنباتات والحيوانات ودعمت الطلبات المقدمة للحصول على الأموال من مرفق البيئة العالمية لتمويل مشاريع مكافحة التصحر استناداً إلى العلاقة مع اتفاقية التنوع البيولوجي.

٥٧- وتعترف جميع الأطراف بأهمية إدماج أنشطة مكافحة التصحر والجفاف في برامج أوسع نطاقاً لحماية البيئة أو حتى لخطط أوسع نطاقاً للتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وفي معظم الحالات، يتم الاضطلاع بعملية الإدماج هذه من خلال البنوك الأهلية التجارية الجامعة والمتعددة التخصصات والتي يتم فيها تمثيل مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والاجتماعية الاقتصادية بموظفين متدربين من ذوي الخبرة. كما يشار إلى تطوير قواعد البيانات المشتركة وشبكات المعلومات بوصفها من القوى المتكاملة في هذه العملية. ومع ذلك، أشارت بعض الأطراف إلى أن الصعوبات الاقتصادية والنقص في الموارد المالية تعوق استخدام موظفين من ذوي المؤهلات الأعلى.

٥٨- وتسلم معظم الأطراف بالتأزر بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ومع ذلك، وبغية الاستفادة من هذا التأزر، فإنها بحاجة إلى أشخاص متدربين. ومن هنا تظهر الأهمية الكبرى لبناء القدرات. وأشار أحد الأطراف إلى أن تنظيم حلقة عمل عن التأزر كان مفيداً لتعزيز التنفيذ المتكامل لتدابير السياسة ذات الصلة والمشاريع الميدانية ذات الفوائد المتعددة.

هاء - تدابير لاستصلاح الأراضي المتدهورة ولنظم الإنذار المبكر للتخفيف من حدة آثار الجفاف

٥٩- يشكل هذا الموضوع في معظم التقارير أطول المواضيع وأكثرها تنوعاً، وهو أمر يمكن توقعه نظراً لاختلاف الظروف في البلدان. وبعض التقارير لا تتضمن أية معلومات عن الموضوع، بينما تشير تقارير أخرى إلى تدابير لا تزال في مرحلة الإعداد أو التخطيط.

٦٠- وتشمل طائفة التدابير المتخذة مجالات عديدة، تتراوح بين بذل جهود تشريعية وتخطيط المشاريع، وإنشاء وكالات ومؤسسات. وقد ورد أعلاه موجز للعمل المؤسسي، ولذلك لن يشار إليه في هذا الفرع إلا بصورة موجزة.

٦١- ولا تشمل التدابير مجرد المجالات ذات الأهمية المباشرة بل أيضاً المجالات ذات الصلة. وتتضمن المجالات ذات الأهمية المباشرة إدارة الغابات وصون التربة والمياه وإدارة المراعي والبرامج الخاصة بالجبال والأمن الغذائي ونظم الإنذار المبكر ونظم الإغاثة في حالة الجفاف وغيره من الكوارث، والبرامج المشتركة بين القطاعات. ويتطلب الأمر عملاً داعماً في مجالات عديدة ذات صلة، مثل تنمية السياسة العامة، والصكوك القانونية، وتعزيز المؤسسات، والدراسات والبحوث العلمية، والمشاريع الإرشادية، وجمع المعارف المحلية وتطبيقها، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وحملات التثقيف والتوعية، وبناء القدرات وجمع وتقاسم البيانات. ويقوم أحد الأطراف بالتخطيط لتدابير مثل وضع الخرائط لتقييم الموارد الطبيعية المتردية، والأخذ بآليات اقتصادية لصون وإنعاش الموارد الطبيعية (جزءات وائتمانات بشروط ميسرة، ونظام ضريبي مؤات).

٦٢- وعزز عدد من البلدان تدابير لوقف تدهور التربة. وتضمنت هذه التدابير الحد من استخدام الأسمدة الكيميائية من خلال تحسين استعمالها، والتشجيع على استخدام الأسمدة العضوية، والحد من استخدام المبيدات الكيميائية للآفات من خلال الاعتماد على الإدارة المتكاملة للآفات، وتحسين الممارسات الزراعية الرامية إلى الحد من تآكل التربة، وتطوير وتسوية الأرض، والتشجيع على الأخذ بأنماط مناسبة في الزراعة. واستخدمت الأطراف نهجاً مختلفة لاستصلاح الأراضي المتدهورة. واستخدمت نهج مؤسسية متنوعة، لكن التشجير هو أكثر هذه النهج شيوعاً. ولجأ البعض إلى التجديد القائم على المجتمع المحلي، ولجأ البعض الآخر إلى مبادرات فردية من خلال تحويل حقوق ملكية الأراضي البور، ولجأ البعض الآخر إلى برامج عامة للتشجير.

٦٣- ولضع حد للتحات بفعل الرياح، شجعت بعض الأطراف على زراعة النباتات والأشجار كحواجز تحيط بالصحارى، وعلى وضع مصدات للرياح حول الأراضي المزروعة، وعلى زرع غطاء نباتي في الأراضي المعرضة للخطر. وللحد من التحات بفعل الماء، وهو مشكلة خطيرة في مناطق المرتفعات، شجعت الأطراف على استرجاع مستجمعات المياه.

٦٤- وتواجه أطراف كثيرة مشكلة تدهور الأرض بسبب تجمع الماء في المناطق المرئية. وشجعت هذه الأطراف على الاستخدام الأمثل للري، والأخذ بأنماط مناسبة في زراعة المحاصيل وتطوير نظم الصرف.

٦٥- وتمثل ندرة المياه مشكلة خطيرة وسائدة. فاعترفت أطراف عديدة بالحاجة إلى صون المياه وتجميع مياه الأمطار، وذلك حتى على مستوى الأسرة المعيشية، في خزانات صغيرة للماء الصالح للشرب، على مستوى المجتمعات المحلية من خلال اللجوء إلى البرك الموجودة، وحفز برك جديدة وزيادة تغذية المياه الجوفية. كما أن تغذية المياه الجوفية تساعد في جلب الماء إلى مائدة الطعام، وهو أمر أصبح قليلاً في أماكن عديدة بسبب المغالة في الاستغلال. كما تشير بعض الأطراف إلى إصلاح نظم الري القديمة لزيادة توافر الماء. ويتم تخصيص المياه السطحية بصورة أفضل من خلال تنظيم جمعيات لمستخدمي المياه، وفي بعض الحالات بمشاركة المرأة. وقام عدد من البلدان بوضع خطط شاملة لإدارة واستصلاح أشجار المانغروف والغابات ومستجمعات المياه.

٦٦- ولمنع التصحر وتدهور الغابات الموجودة، وضعت أطراف عديدة الآن خططاً مشتركة لإدارة الغابات، تمنح المجتمعات المحلية أو السكان الأصليين الحق في استخدام منتجات الغابات التي يعتمد العديد منهم عليها في معيشتهم. كما أنشأت بعض الأطراف محميات للغابات. وشرعت بعض البلدان في اتخاذ تدابير للحد من الزراعة بطريقة القطع والحرق، التي تؤدي إلى تدهور الغابات.

٦٧- ومن أجل الحد من الضغط على الغابات، تعمل بعض الأطراف أيضاً على صون الطاقة من خلال التشجيع على وضع خيارات أخرى للطاقة المتجددة واستخدامها بصورة ناجعة. فمثلاً، يشجع عدد من الأطراف على استخدام مواقد الطهي الفعالة. كما يشجع بعض الأطراف على استخدام بدائل الخشب للوقود. وأبلغت بعض الأطراف عن تدهور المراعي بسبب الإفراط في الرعي. فقد اتخذت تدابير للحد من الضغوط على الأرض من خلال الحد من أعداد الحيوانات وزيادة إنتاجية المراعي. وفي جميع هذه التدابير، يعترف عدد من الأطراف بدور المعارف التقليدية. وقد اتخذت هذه الأطراف تدابير لتقييم ونشر التكنولوجيات القابلة للبقاء التي يحصل عليها من المعارف التقليدية.

٦٨- وثمة أطراف كثيرة تقدر دور التكنولوجيا والمعارف العلمية. فمكافحة التصحر تدعو إلى اتخاذ تدابير مبتكرة عديدة، قام بعض الأطراف بتطويرها. وهي تتضمن تقنية "الأحزمة الخمسة" الرملية للوقاية بمحاذاة السكك الحديدية، والأحزمة الضيقة للحماية، ومزارع الأشجار صغيرة الشبكة واستصلاح الأراضي المتدهورة وتقنية لتثبيت الكثبان الرملية المحاذية للطرق السريعة في المناطق الصحراوية، وتقنيات الاقتصاد في استهلاك الماء وفي الري، وتقنيات وضع طبقات رقيقة من البلاستيك تحت التربة بغرض زراعة الأرز في الأراضي الرملية، وتقنيات إدارة مستجمعات المياه الصغيرة، والزراعة الحرجية وزراعة النباتات الطبية في الأراضي الرملية.

٦٩- وقامت بعض الأطراف بصياغة استراتيجيات طويلة الأجل. وترجم أحد الأطراف الاستراتيجيات الطويلة الأجل إلى خطط وبرامج قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل.

٧٠- وقامت أطراف كثيرة بإعداد خطط لتقديم الإغاثة والحد من أثر الجفاف ومواجهة الظواهر الاستثنائية كالتجفاف. يتسبب فيها التذبذب الجنوبي الناتج عن النينيو. وتحتفظ بعض الأطراف بمخزونات احتياطية من الحبوب الغذائية كما أنها أنشأت آليات لتقديم الإغاثة من خلال توليد العمالة في حالة الجفاف. وتواجه الأطراف من بعض الدول الجزرية جزءاً مزدوجاً بسبب الجفاف، لأن انخفاض كميات المياه الصالحة للشرب يؤدي إلى تسرب المياه المالحة، مما يلحق الضرر بالتربة ويزيد من انخفاض الناتج الزراعي. وتعتبر هذه الأطراف أن صون المياه أمر مهم للغاية.

٧١- وتعتبر أطراف كثيرة أن المعلومات والإنذار المبكر أمران هامين. وذكرت بعض الأطراف الحاجة إلى تعزيز دوائر الأرصاد الجوية. وتطالب الأطراف التي تواجه الجفاف، بنظم للإنذار المبكر. ويمكن الحد من أثر الكوارث الطبيعية مثل انهيار الأراضي من خلال رسم خرائط للمواقع التي تكون عرضة لها. ومن ثم يمكن اتخاذ الإجراءات لتثبيت المواقع أو إعطاء إنذار مبكر بشأنها. وأنشأ أحد الأطراف فرقة عمل رئاسية تعنى بالنينيو والنينيا.

٧٢- ويتضح من ذلك أن الأطراف المقدمة للتقارير أحرزت تقدماً كبيراً فيما يتعلق بالتخطيط. فاتخذ بعضها تدابير لمكافحة التصحر ووقف تدهور التربة وقلب اتجاهه والتخفيف من آثار الجفاف. ومع ذلك لا يزال مستوى الجهود بعيداً للغاية عما هو مطلوب. فليس بالإمكان من خلال التقارير تحديد حجم الأنشطة التي اضطلع بها لتنفيذ الخطط، منذ آخر فترة لتقديم التقارير. ويبدو أن انعدام التمويل والمساعدة الخارجية هو أهم الصعوبات.

واو- رصد وتقييم الجفاف والتصحر

٧٣- تسلم جميع الأطراف المقدمة للتقارير بالحاجة إلى رصد وتقييم آثار المشاريع والبرامج الجاري تنفيذها والمنجزة، ووضع المعالم والمؤشرات لتحديد التقدم والمنجزات. بيد أن المعلومات عن رصد وتقييم الجفاف والتصحر كانت محدودة للغاية في معظم التقارير.

٧٤- وسلمت بعض الأطراف المقدمة للتقارير بعدم وجود منهجية مخطط لها لوضع مؤشرات الأثر. وأشارت بعض الأطراف المقدمة للتقارير إلى أنها تستخدم تكنولوجيات مثل الاستشعار عن بعد والسواتل لرصد وتقييم التغير في استخدام الأراضي، والغطاء الحرجي، وحجم التصحر وتدهور التربة.

٧٥- ولدى بعض الأطراف خطط لاستكمال بيانات الاستشعار عن بعد بمسوحات دورية على مستوى الأرض، لأن تفسير بيانات الاستشعار عن بعد يتطلب التحقق على الأرض. وتعتمد بعض البلدان إتاحة البيانات الرقمية للجميع. وحدد البعض فرصاً لاستخدام الهيئات المحلية ومجموعات المستخدمين في رصد التقدم.

٧٦- وقام عدد قليل من الأطراف بالفعل بتنظيم قواعد بيانات عن استخدام التربة، والغطاء الحرجي وتدهور التربة؛ وقدمت بعض الأطراف في تقاريرها إحصاءات ذات صلة بالموضوع. وبما أن الأطراف اعتبرت أن انعدام المعلومات المرجعية يعرقل إعداد خطط العمل، فقد اتخذ عدد منها ترتيبات مؤسسية لإنشاء قواعد بيانات مقرونة بنظام للمعلومات الجغرافية. وأشارت بعض البلدان الأطراف المقدمة للتقارير إلى أنها تملك قواعد بيانات ومشاريع عديدة ذات صلة بالموضوع لم يتم التوفيق بينها أو تنسيقها. ومع ذلك، أبلغ البعض عن أن تكاليف رصد وتقييم وإنشاء قاعدة بيانات للتصحر واقتراح ذلك بانعدام الموارد المالية وانعدام القدرات، أو وجود قدرات محدودة، يؤدي إلى إبطاء التقدم في هذا المجال بوجه الخصوص. ولا تزال البيانات المتعلقة بالتصحر والجفاف في معظم البلدان بحاجة إلى تنظيمها كما ينبغي.

٧٧- ولدى أحد الأطراف خطط لإقامة عدد من محطات الرصد في الأجل الطويل لتقييم مدى التصحر كل خمس سنوات. وفي الوقت نفسه سيتم رصد التقدم المحرز في المشاريع كل سنة وسيتم إنشاء نظام لاسترجاع المعلومات بسرعة.

٧٨- ولا تملك إلا أطرافاً قليلة خططاً ملموسة لرصد الجفاف والتنبؤ به. وتعتمد بعض الأطراف توسيع نطاق شبكاتها لمحطات الأرصاد الجوية واستنباط تقنيات للتنبؤ للحصول على الإنذارات المبكرة. ويعتمد أحد الأطراف الحصول بصورة منتظمة وبفواصل زمنية تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر على تنبؤات تتعلق بحالة الجفاف. كما يعتمد إجراء تقييم لصحة المراعي كل عشر سنوات بغية التمكن من توقع حدوث حالات الندرة.

٧٩- وأدرجت بلدان قليلة المؤشرات التي ترمع جمع البيانات بشأنها لرصد وتقييم التصحر وتدهور التربة. وتتضمن هذه المؤشرات استخدام الأراضي وبيانات عن مناطق الغابات ومستويات المياه في المستودعات، والتصريف في الجداول والأنهار الرئيسية، وعمق المياه الصالحة للشرب، والكميات المعلقة في جداول المياه الرئيسية وتسرب المياه المالحه. واعتمد أحد البلدان تنفيذ مشاريع رائدة لاختبار المؤشرات.

٨٠- ولا يزال هناك المزيد الواجب القيام به في هذا المجال. والبلدان بحاجة إلى التمويل، والتكنولوجيا والقدرات لتطوير نظمها. ولم تضع إلا أطرافاً قليلة قوائم بأسماء الخبراء؛ واتبع البعض الاقتراحات التي قدمتها لجنة العلم والتكنولوجيا.

زاي- وصول البلدان الأطراف المتأثرة، ولا سيما البلدان الأطراف النامية المتأثرة،

إلى التكنولوجيا والمعارف والدراية المناسبة

٨١- تسلم جميع الأطراف بالأهمية البالغة للنجاح الطويل الأجل المتحقق من تطبيق التكنولوجيات الحديثة وآخر المنجزات العلمية في مجال مكافحة التصحر، وفي المجال الأوسع للاستخدام الأكثر ترشيداً للموارد الطبيعية (الأرض والمياه والطاقة) وحماية البيئة بوجه عام. ومن بين التكنولوجيات المطلوبة نظام المعلومات الجغرافية،

والاستشعار عن بعد، والتنبؤ، وأدوات التحليل لتقييم الأثر والتكنولوجيات المناسبة. والتمست جميع الأطراف مساعدة تكنولوجية، وانضم العديد منها إلى شبكات البرامج المواضيعية.

٨٢- واعترفت أطراف كثيرة بأهمية المعارف المحلية والخبرات في نظم الزراعة، والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية وصون المياه إلخ. ووضعت أطراف عديدة تقنيات فعالة لمكافحة التصحر وهي مستعدة لتقاسمها مع الآخرين. وتسلم أطراف عديدة مقدمة للتقارير بأهمية التعاون دون الإقليمي والإقليمي وتقاسم الخبرات والمعلومات. ومن هنا تظهر أهمية التعاون التقني بين البلدان الأطراف النامية. وتوفر شبكات البرامج المواضيعية آلية مفيدة في هذا الصدد.

٨٣- واضطلعت بعض البلدان الأطراف المقدمة للتقارير بأنشطة على المستويين دون الإقليمي والإقليمي شملت تنظيم مؤتمرات وحلقات عمل لتبادل الخبرات والمعارف مع بلدان أطراف أخرى. وأبلغت بعض الأطراف أن مؤسساتها الوطنية للعلم والتكنولوجيا تشترك في أنشطة إقليمية ودولية لمكافحة التصحر. وأنشأت أطراف عديدة مؤسسات للبحث. وفي معظم المناطق، تجرى البحوث بصورة أساسية في أكاديميات وطنية للعلوم ومعاهد أخرى تمولها الدولة.

٨٤- وفي ضوء القيود المالية، قد يؤدي التشجيع على التعاون دون الإقليمي في تدريب العاملين إلى تحسين الوصول إلى المعارف والدراية المناسبة بصورة كبيرة. وفي هذا الصدد، أبلغ أحد البلدان الأطراف الذي له خبرة كبيرة في تدريب الخبراء من البلدان النامية في مجال مكافحة التصحر، عن اضطلاعهم بأنشطة ترمي إلى تعزيز تبادل الخبرات ونشر المعارف المناسبة فيما بين البلدان المعنية.

رابعاً- الدروس المستخلصة

ألف- الدروس المستخلصة من صياغة برامج العمل الوطنية وعملية التنفيذ

٨٥- سبق أن أعدت معظم الأطراف المقدمة للتقارير، بمشاركة المجتمع المدني برامج عمل وطنية، أو بأنها بصدد القيام بذلك، وهي تلمس ارتجاع المعلومات لتنقيح برامج عملها الوطنية. كما استخدمت بعض الأطراف عملية الشراكة في إعداد تقاريرها الوطنية.

٨٦- وسلمت أطراف عديدة مقدمة للتقارير بأوجه التكامل بين برامج العمل الوطنية وخطط التنمية الوطنية المتعلقة بالموارد الطبيعية، لا سيما خطط العمل الوطنية المتعلقة بالبيئة والاستراتيجيات الوطنية للحفاظ على الموارد الطبيعية. وترك بعضها خطة العمل الوطنية في إطار خطة العمل الوطنية المتعلقة بالبيئة. ويأتي تعزيز التنسيق فيما بين الوزارات نتيجة إيجابية لعملية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٨٧- ولئن كان التأزر بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أمراً معترفاً به، فعملية صياغة وتنفيذ برامج العمل الوطنية بحاجة إلى الدعم. ويتطلب وضع برامج تستند إلى التأزر فيما بين الاتفاقيات مهارات وقدرات خاصة ينبغي بناؤها.

٨٨- وكما حدث في عملية تقديم التقارير الأولى، أشارت جميع الأطراف المقدمة للتقارير، تقريباً، إلى أنها حددت احتياجاتها المالية والتكنولوجية واحتياجاتها في مجال بناء القدرات ونظم البيانات، من أجل تنفيذ الاتفاقية.

٨٩- والاحتياجات المالية هي أكثر المشاكل إلحاحاً، لا سيما بالنسبة للأطراف التي قامت بصياغة برامج عملها الوطنية المستعدة الآن للانتقال إلى مرحلة التنفيذ. وفي معظم الحالات، لا يبدو أن عملية المشاورة أفضت حتى الآن إلى اتفاقات للشراكة على النحو الذي توخته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وبغير هذه الشراكات، سيظل التقدم نحو تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بطيئاً للغاية. وتشير معظم التقارير إلى أن ندرة الموارد هو العقبة الرئيسية أمام العمل. والحاجة ماسة، فيما يبدو، إلى إنشاء عملية ذات مركز رسمي للتشاور المنتظم مع الشركاء الدوليين على المستوى القطري، بغية وضع ترتيبات للشراكة واستعراض التقدم الذي تحرز به برامج العمل الوطنية. والغرض من هذه التبادلات هو إزالة الاختناقات، والموافقة على تدابير ذات أولوية وحشد الموارد الخارجية اللازمة لعملية التنفيذ. ومن شأن عملية التشاور هذه أن تكون مشروعاً في العملية التنفيذية للاتفاقية، وتيسر الوصول إلى توافق الآراء بشأن السياسة العامة، وتدمج برامج لتعزيز الموارد الطبيعية في الأراضي الجافة. وينبغي أن تتم عملية رصد وتقييم الأنشطة في إطار برنامج العمل الوطني داخل إطار متفق عليه.

٩٠- وتشمل الاحتياجات التكنولوجية تعزيز قدرات البحث العلمي والتقني والتكنولوجي على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي وإيجاد بيئة مواتية لتعزيز نقل التكنولوجيات الملائمة لمكافحة التصحر وحيازتها وتكييفها وتطويرها، ومنع تدهور الأرض ورصد الجفاف والتنبؤ به. ولهذا الغاية، ينبغي تعزيز التعاون الإقليمي والدولي على شكل تبادل البرامج بين الأطراف على الصعيدين الأكاديمي والمهني (بين الأطراف من البلدان النامية والمتقدمة وفيما بين الأطراف من البلدان النامية) لتشجيع تقاسم الخبرات والدروس المستفادة.

٩١- وما زالت هناك حاجة ماسة إلى بناء القدرات لدى الأطراف التي بصدد إعداد برامج العمل الوطني الخاص بها والأطراف التي قامت بذلك فعلاً. ولتحضير برامج العمل الوطني، فإن الأطراف بحاجة إلى قدرات للعمل التحليلي والعلمي، ولتخطيط وصياغة السياسات والتنسيق الفعال للأنشطة الوطنية ودون الإقليمية والدولية، ووضع سياسات وتشريعات فيما يتعلق بالبيئة وإدارة الموارد، وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والمعارف التقليدية ومعارف السكان الأصليين، والدراسة، والممارسات والتكنولوجيات، وإعداد خطط متكاملة للطوارئ لمعالجة آثار الجفاف وغيره من الكوارث الطبيعية أو الكوارث التي يتسبب فيها الإنسان، بما في ذلك حرائق الغابات، وتعزيز الأمن الغذائي. وينبغي تعزيز المؤسسات الحالية الأكاديمية والعلمية والتقنية ومؤسسات البحوث للمساعدة على إنجاز الأهداف المشار إليها أعلاه.

٩٢- والأطراف بحاجة أيضاً إلى بيانات أساسية، وقد أدى عدم توفرها إلى عرقلة جهودها في تحضير برامج العمل الوطنية. وينبغي تحديث مثل هذه البيانات بصفة منتظمة كيما يمكن القيام بعمليات الرصد على نحو فعال. ومن ثم ينبغي تعزيز قدرات الرصد البشرية والمؤسسية والتقنية؛ وتقييم الأراضي المتدهورة، والجفاف وعملية التصحر؛ وجمع البيانات وتحليلها وإدارتها والإبلاغ بها ونشرها؛ وتطوير تكنولوجيات البحث والملاحظة، وبوجه خاص تعزيز القدرات الوطنية في مجال الأرصاد الجوية وعلم المناخ والهيدرولوجيا اللازمة لأنظمة التنبؤ بالأحوال الجوية والإنذار المبكر بالجفاف؛ والاستشعار عن بعد ونظام المعلومات الجغرافية، ودراسات الصلات بين التصحر وتغير المناخ.

٩٣- ولتعزيز التعاون الإقليمي وتقاسم الخبرات فيما بين الأطراف، ينبغي إنشاء مراكز لتبادل المعلومات لأغراض تقاسم المعلومات والربط الشبكي في مجال مكافحة التصحر والتكيف مع تغير المناخ.

٩٤- وقام عدد من البلدان بوضع برامج فيما يتعلق بالغابات المجتمعية والإدارة المشتركة للغابات. وكان من بين الدروس المستفادة من هذه البرامج في أحد البلدان، الخلوص بضرورة أن تنفذ عملية تخصيص الأراضي لتنمية الغابات المجتمعية بالتوازي مع عمليات التصنيف السليم للأراضي وتخطيط استخدام الأراضي التي تنفذ بمشاركة الفئات الشعبية وتكون مصحوبة بسياسات ملائمة. وعلم أن حوالي ٧٠ في المائة من الأراضي التي خصصت لهذه العمليات، لم تستخدم من قبل الأسر الفقيرة لحاجتها إلى موارد للاستثمار. وفضلاً عن ذلك، فإنه لتحسين نوعية المزارع الأسرية ولتحسين دخل المزارعين الذين يعتمدون على الغابات، ينبغي العمل على تنفيذ التدابير وخدمات الدعم التالية: (أ) الإرشاد الزراعي المتكامل في مجالات الحراثة والزراعة وتربية الماشية والدواجن؛ (ب) وقاعدة تقنية، مثل نمو المخزون، ومواءمة الأنواع، ومكافحة الآفات والحشرات، والإنتاجية؛ (ج) وتدريب المرشدين الزراعيين المحليين في مجالات التخطيط والاتصالات على مستوى الفئات الشعبية، وتجارب البحوث المتوائمة مع الطلب، والتقييم؛ (د) وتحسين الحوافز والمساعدة على تعزيز شبكات الإرشاد الزراعي وتسهيل التبادلات فيما بين المزارعين بشأن المعارف والخبرات؛ (هـ) وزيادة المساعدة المالية الحكومية لتعزيز زراعة المحاصيل ذات النوعية العالية المطلوبة في السوق وزراعة الأشجار الأصلية ذات القيمة بالنسبة للتنوع الأحيائي.

٩٥- وأبلغت الأطراف عن التقدم المنجز في زيادة الوعي العام. وينبغي تعزيز هذه العملية لتوسيع مشاركة أصحاب المصلحة في هذا المجال، بما في ذلك النساء.

باء- الدروس المستفادة من نظام الإبلاغ

٩٦- وفر كل من المذكرة التفسيرية والدليل المساعد نموذجاً مشتركاً وقاعدة لتحضير التقارير الوطنية من جانب الأطراف من البلدان الآسيوية. وبوجه عام، كان الامتثال للدليل المساعد مرضياً. ومع ذلك، لم يتبع عدد من الأطراف الدليل المساعد. وربما كان ذلك لسبب أو أكثر من الأسباب التالية: (أ) ليست الأطراف في وضع يتيح لها الإبلاغ عن المعلومات على نحو ما هو مطلوب في الدليل المساعد (مثل عدم توفر معلومات لنقص الأنشطة)؛ (ب) وعدم التنسيق فيما يتعلق بتقاسم المعلومات؛ (ج) ولم تكن مراكز الاتصال الوطنية على دراية كافية بإجراءات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ (د) ولم يكن لدى الأطراف موارد أو قدرات كافية؛ (هـ) ولم يكن لديها الوقت الكافي.

٩٧- ولم تكن الأطراف تتبع دائماً الهيكل والعناوين الفرعية المقترحين في الدليل المساعد. وربما كان ذلك بسبب عدم توفر معلومات. وهناك أيضاً ما يدل على أن بعض الأطراف كانت تحاول ترشيد تقاريرها.

٩٨- وباستثناء القيود المالية والتقنية، أبلغ عدد ضئيل جداً من الأطراف على وجه التحديد عن المشاكل والمصاعب التي صادفتها خلال صياغة برامج العمل الوطنية وتنفيذها والإبلاغ بها. وربما كان من المفيد توضيح مجال التركيز في عملية الإبلاغ من أجل تسهيل التقييم وتسهيل تحديد المشاكل والمصاعب التي صودفت، حتى يتسنى العثور على حلول محددة أو مشتركة.

٩٩- وهناك بعض العناصر أو العناوين الفرعية في الدليل المساعد، تناولها بعض من البلدان الأطراف على نحو أكثر شمولاً في تقاريره السابقة، بينما تناولتها بلدان أطراف أخرى على نحو أكثر استفاضة في تقاريرها الحالية.

وفيما يتعلق بالمشاريع الحارية والمخططة، فقد جرى التمييز بينها في التقارير الحالية على نحو أفضل مما كان عليه الحال في التقارير السابقة. ومع ذلك فإن التمييز بين دورتي الإبلاغ الأولى والثانية ليس دائماً واضحاً.

١٠٠- وتقدم التقارير بوجه عام وصفاً للجهود المبذولة في البلد، وفي بعض منها كان هذا الوصف تفصيلياً تماماً. وبوجه عام، كان يمكنها أن تقدم مزيداً من المعلومات لتقييم التقدم المنجز منذ دورة الإبلاغ الأخيرة. وربما كان ذلك يرجع إلى قصر الوقت الفاصل بين الدورتين.

١٠١- ولتسهيل تقييم التقدم المنجز بين دورتي الإبلاغ، ينبغي تنظيم المعلومات على نحو ملائم. وينبغي تقديم صورة زمنية للأنشطة، تبين متى بدأت، والتاريخ المتوقع لاستكمالها، إلخ. ويمكن أن تكون المعلومات الإحصائية التي تقدم على شكل سلاسل زمنية مفيدة للغاية في تقييم التقدم المنجز. وينبغي تنقيح نموذج الإبلاغ والدليل المساعد وفقاً لذلك.

١٠٢- وربما كانت التغذية الراجعة من جانب الأطراف بشأن نموذج الإبلاغ ضرورية لتسهيل تنقيح نموذج الدليل المساعد من أجل (أ) تحسين عملية الإبلاغ، بما في ذلك المحتوى التحليلي للتقارير الوطنية؛ (ب) وإبلاغ المعلومات على النحو المطلوب بموجب المادة ٢٦ من الاتفاقية.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

١٠٣- هناك أطراف كثيرة مستعدة للعمل الآن وإذا لم يمكنها أن تبدأ في ذلك بسبب نقص الموارد، فهناك خطر حقيقي في أن تفقد حماسها.

١٠٤- إن الأطراف التي تعد حالياً برامج عملها الوطنية أو التي تريد أن تبدأ في إعدادها ينبغي أن يكون بإمكانها الوصول إلى شكل ما من الدعم الذي يمكن للتنبؤ به. ومن المهم للغاية توفير دعم على شكل تمويل وبناء للقدرات للأطراف المستعدة للعمل، للإبقاء والمحافظة على مصداقية العملية.

١٠٥- لقد أدرج عدد من الأطراف برامج عمله الوطنية في خطط التنمية الوطنية. وكذلك عززت آلية البنوك الأهلية التجارية التنسيق فيما بين الوزارات. وينبغي تعزيز دور ووظيفة البنوك الأهلية التجارية كيما تباشر التنسيق على نحو فعال. واستخدمت أطراف كثيرة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر كأداة لتعزيز برامجها المتعلقة بتخفيف الفقر والتنمية المستدامة. وتمثل هذه الأمور إنجازات قيّمة للاتفاقية.

١٠٦- وفيما يتعلق بإدارة الأنظمة البيئية للأراضي الجافة، فإن التضافر بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يوفر فرصاً لاتباع نهج متكامل لإنجاز أهداف في إطار الاتفاقيات الثلاث جميعها. وستكون هناك حاجة إلى بناء قدرات في كثير من البلدان الأطراف لإعداد البرامج والمشاريع الضرورية.

١٠٧- وبالرغم من جهود حكومات كثيرة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من حيث بناء القدرات، لا سيما على مستوى الفئات الشعبية، لضمان تنفيذ فعال لبرامج العمل الوطنية. وتهدف بعض الأطراف إلى تعزيز

مؤسسات البحث القائمة. ويعد بناء القدرات على مختلف المستويات، بما في ذلك التدريب، عملية مستهلكة للوقت وينبغي منحها أولوية عالية. وهذا هو أحد المجالات التي تقتضي مساعدة خارجية.

١٠٨- وكثير من البلدان الأطراف ليس لديه آلية استشارية قائمة بين الشركاء على المستويات الوطنية أو المحلية. ولهذا ينبغي إنشاء آليات استشارية بين الشركاء على المستويات الوطنية أو المحلية، تشمل آليات لإبلاغ المعلومات وتحديد الأدوار والمهام لمختلف الشركاء. وينظر إلى المكاتب القطرية للوكالات المتعددة الأطراف والثنائية على أنها تنطوي على أهمية خاصة فيما يتعلق بعقد اجتماعات منتظمة للمانحين ولتسهيل الاتصالات بين البنوك الأهلية التجارية/مراكز الاتصال الوطنية والشركاء الدوليين. وأوصى معظم الأطراف أيضاً باشتراك أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عن كثب في تنمية الشراكات.

١٠٩- واستعرض عدد من الأطراف برامجها السابقة وأسباب واتجاهات التصحر وتدهور الأرض. وأبلغت أطراف عديدة عن وجود آلية لتقييم البرامج الجارية بصفة منتظمة من أجل تحسين محتواها وتنفيذها. ومن المهم إنشاء آلية لتقييم المشاريع والبرامج المختلفة.

١١٠- وتقتضي عملية التقييم والرصد وجود مؤشرات. وقد قدمت قلة من الأطراف قوائم بمؤشرات النتائج التي تنوي استخدامها، ولكن معظم الأطراف لم يقيم بذلك. وأوصت اللجنة العلمية والتقنية بمؤشرات للعمليات والنتائج، ولكن لا يوجد ما يدل على أن هذه التوصيات قد أخذت بها. فهذه المؤشرات من شأنها أن تساعد الأطراف في تقييم تقدم ونجاح جهودها. ومن الأمور الأساسية تحديد منهجية لتعزيز التطبيق العملي للمقاييس والمؤشرات.

١١١- وهناك حاجة إلى تنظيم وتقاسم البيانات والمعلومات لتسهيل التخطيط والتقييم. وينبغي تعزيز قدرات البلدان. وينبغي الاضطلاع بإعداد قواعد بيانات في سياق تقييم النتائج وتخطيط المشاريع وتحديد الأولويات. وربما تتوفر بيانات في وزارات مختلفة في كثير من البلدان الأطراف، ولكن لا توجد آلية للتنسيق. وقد يكون إنشاء هذه الآليات مفيداً من حيث فاعلية التكلفة.

١١٢- ولم يُعترف بدور العلم والتكنولوجيا على نحو كامل، حيث لم يوجه اهتمام كاف لتوصيات اللجنة العلمية والتقنية. وينبغي نشر المعلومات ذات الصلة على نطاق واسع والتوسع في أعمال الإرشاد فيما يتعلق بتنفيذ توصيات اللجنة العلمية والتقنية.

١١٣- ومن ناحية نطاق الأراضي المتأثرة وأعداد السكان المعرضين للخطر، تمثل آسيا منطقة هامة لعملية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وهذا التحدي لم يعترف به بعد على نحو كامل في وقت يرجح أن يتزايد فيه ضعف مجموعات السكان ذات الدخل المنخفض في الأنظمة الإيكولوجية للأراضي الجافة بسبب التغير السريع في المناخ. وأمام هذه المخاطر، تؤكد جميع الأطراف على أهمية الاتفاقية فيما يتعلق بمكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وتقليل آثار الجفاف إلى أدنى حد، مع تخفيف الفقر وتأمين تنمية مستدامة. وقد أنجز تقدم بشكل واضح على المدى القصير. ومع ذلك فإن الأطراف المتأثرة في حاجة إلى مزيد من الوضوح بشأن كيفية الإبقاء على دينامية هذه العملية. ومن أجل ذلك، ينبغي أن يشمل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تنفيذ برامج موجهة نحو النتائج وبرامج ومشاريع متكاملة تحقق فوائد ملموسة. ولا يمكن تحقيق ذلك ما لم تحل الآن مسألة تعبئة الموارد بطريقة حاسمة.

الجزء الثاني

التقدم المنجز في صياغة وتنفيذ برامج عمل دون إقليمية وإقليمية في آسيا

أولاً - مقدمة

١١٤ - كانت البلدان الأطراف في آسيا تضع وتنفذ بصفة مستمرة برامج عمل إقليمية. واعتمدت بلدان غربي آسيا فعلاً برامج عمل دون إقليمية خاصة بها، كما اتفقت بلدان آسيا الوسطى على المجالات ذات الأولوية في برامج العمل دون الإقليمية الخاصة بها. وظهر أيضاً شكل من التعاون دون الإقليمي في أقاليم فرعية أخرى، ولكنه لم يتخذ بعد شكل برامج عمل دون إقليمية. وتعتبر برامج العمل الإقليمية لآسيا وبرامج العمل دون الإقليمية لغربي آسيا متميزة من حيث أنها صممت وتنفذ من أجل تسهيل تنفيذ برامج العمل الوطنية في كل بلد. ويسلط الجزء الثاني الضوء على التطورات التي حدثت خلال الفترة من أيار/مايو ٢٠٠٠ إلى أيار/مايو ٢٠٠٢ ويشير قضايا ذات صلة يتعين النظر فيها في الدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

ثانياً - خلفية

١١٥ - في المؤتمر الإقليمي الأول الذي عقد في نيودلهي، الهند، في أيار/مايو ١٩٩٦، طلبت البلدان الأطراف في آسيا زيادة التعاون الإقليمي لتسهيل تنفيذ الاتفاقية. وفي آب/أغسطس ١٩٩٦، أعدت البلدان الأطراف الآسيوية برنامج العمل الإقليمي لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف في آسيا (برنامج العمل الإقليمي لآسيا)، الذي اعتمد في المؤتمر الوزاري الإقليمي المعقود في بيجينغ، الصين، في آب/أغسطس ١٩٩٦. وتقرر أن يتكون برنامج العمل الإقليمي لآسيا من ست شبكات برامج موضوعية. وتم تحديد البلدان المضيفة لشبكات البرامج الموضوعية في الاجتماعات اللاحقة لمراكز التنسيق الإقليمية وفي اجتماعات المجموعة الإقليمية. وفيما يلي شبكات البرامج الموضوعية لآسيا والبلدان المضيفة لها: رصد وتقييم التصحر (شبكة البرنامج الموضوعي رقم ١) وتستضيفها الصين وبدأت في تموز/يوليه ١٩٩٩؛ ٢` والحراثة الزراعية وحفظ التربة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة دون الرطبة (شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٢) وتستضيفها الهند وبدأت في آذار/مارس ٢٠٠٠؛ ٣` وإدارة المراعي وتثبيت الكثبان الرملية (شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٣) وتستضيفها إيران وبدأت في أيار/مايو ٢٠٠١؛ ٤` وإدارة موارد المياه لزراعة الأراضي الجافة (شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٤) وتستضيفها سوريا، وستبدأ في تموز/يوليه ٢٠٠٢؛ ٥` تعزيز القدرات لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف (البرنامج الموضوعي رقم ٥) وتستضيفها منغوليا، ويقترح أن تبدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢؛ ٦` ومبادرة تنمية المناطق المحلية (شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٦) وتستضيفها باكستان، ويقترح أن تبدأ في ٢٠٠٣.

١١٦ - وحددت الدول الأطراف في غربي آسيا الخطوط العريضة لبرنامج العمل دون الإقليمي لمكافحة التصحر والجفاف في غربي آسيا (برنامج العمل دون الإقليمي لغربي آسيا) في اجتماع فريق الخبراء الدولي المعني بإعداد برنامج العمل دون الإقليمي لغربي آسيا الذي عقد في مسقط، عمان، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وأعد بعد ذلك برنامج العمل دون الإقليمي لغربي آسيا بالتعاون مع المنظمات دون الإقليمية، واعتمد في الاجتماع المعني بالتصديق على برنامج العمل دون الإقليمي لغربي آسيا المعقود في دبي، الإمارات العربية المتحدة، في شباط/فبراير ٢٠٠٠.

ويشمل برنامج العمل دون الإقليمي لغربي آسيا شبكتين موضوعيتين رئيسيتين تتناولان `١` الإدارة المستدامة لموارد المياه في القطاع الزراعي (الشبكة الموضوعية رقم ١) و`٢` الإدارة المستدامة للغطاء النباتي (الشبكة الموضوعية رقم ٢). وحُدِّدت المنظمات الشريكة على المستويات المختلفة كما حُدد دور أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والآلية العالمية في تسهيل تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي لغربي آسيا. وعُقد اجتماع اللجنة المعنية بإدارة برنامج العمل دون الإقليمي في جنيف، سويسرا، في شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠٠١ لاستعراض تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي لغربي آسيا، ودُعي المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لغربي آسيا لمؤازرة عملية التنفيذ بوصفه المنسق الإقليمي لبرنامج العمل دون الإقليمي لغربي آسيا.

١١٧- وبناء على مبادرة الآلية العالمية، اعتمد البرنامج الأقليمي لغربي آسيا وشمال أفريقيا في المؤتمر الوزاري المعقود في الرباط، المغرب، في تموز/يوليه ٢٠٠١ ويُتوقع أن يكمل البرنامج الإقليمي لغربي آسيا وشمال أفريقيا برنامج العمل دون الإقليمي لغربي آسيا والتعاون دون الإقليمي في إطار اتحاد المغرب العربي في شمال أفريقيا. وعُقد اجتماع تشاور للمناخين بشأن هذا البرنامج في مقر المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، حلب، سوريا، في آذار/مارس ٢٠٠١، لمناقشة الترتيبات المالية لتنفيذه.

١١٨- وفي آسيا الوسطى، تقرر في الاجتماع الوزاري المعقود في بيشكك، قيرغزستان، في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، إعداد برنامج العمل دون الإقليمي لمكافحة التصحر في حوض بحر آرال. وعُقدت مشاورات مختلفة لهذا الغرض.

١١٩- وفي الاجتماع الثاني للفريق العامل لمراكز الاتصال الوطنية المعقود في ألماتي، كازاخستان، في نيسان/أبريل ٢٠٠١، بدعم من الحكومة الألمانية من خلال الوكالة الألمانية للتعاون التقني، حُددت مجالات الأولوية الخمسة في برنامج العمل دون الإقليمي.

١٢٠- وفي شمال شرقي آسيا، تسببت عواصف الرمال الصفراء والعواصف الترابية في أضرار فادحة في المنطقة الفرعية، وأتلفت أراضي وعطلت النقل الجوي، وحبست ضوء الشمس، وتسببت في أمراض في العيون وفي الجهاز التنفسي وفي تدمير البيوت، وكانت آثار ذلك أحياناً وخيمة على السكان المحليين. وتزايد حجم هذه المصائب بمعدل يبعث على الانزعاج، وفي السنوات الأخيرة أكدت بلدان المنطقة الفرعية مع بعض البلدان والوكالات الشريكة مراراً على ضرورة القيام بعمل متضافر على المستويين الوطني ودون الإقليمي. وحُدِّدت مسألة مراقبة عواصف الرمال الصفراء والعواصف الترابية بوصفها مجالاً ذا أولوية للتعاون في الاجتماعات الثلاثية لوزراء البيئة التي ضمت جمهورية كوريا والصين واليابان. وفي البرنامج دون الإقليمي لبلدان شمال شرقي آسيا بشأن التعاون البيئي، الذي أُعد تحت رعاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وأدرج هذا الموضوع أيضاً بوصفه مجالاً ذا أولوية للتعاون دون الإقليمي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أصدرت مجموعة وكالات تابعة للأمم المتحدة نشرة مشتركة معنونة "إنذار عالمي: عواصف رملية وترابية من الأراضي الجافة في العالم" من أجل تشجيع القيام بعمل متضافر بشأن هذا الموضوع.

١٢١- وفي السنوات الماضية، أعربت البلدان الجزرية في المحيط الهادئ في اجتماعات مركز التنسيق الإقليمي لآسيا واجتماعات مؤتمر الأطراف عن اهتمامها باستحداث أنشطة تعاونية دون إقليمية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. فما زالت البلدان الجزرية في المحيط الهادئ ضعيفة أمام آثار التغيرات المناخية وظاهرة "تيار النينيو،

التذبذب الجنوبي" وعُقدت حلقتا تدارس متتاليتان للبلدان الجزرية في المحيط الهادئ في أيبا، ساموا، بدعم من حكومة اليابان، وبالتعاون مع أمانة مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكاتب دون الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة. وقدم كل من برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ وأمانة محفل جزر المحيط الهادئ مدخلات مفيدة فيما يتعلق باستكشاف أشكال محتملة للتعاون دون الإقليمي.

١٢٢- وفيما يتعلق بجنوب شرقي آسيا، اقترحت مراكز التنسيق أن تبدأ الأطراف في التعاون على نحو ملموس على المستوى دون الإقليمي لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ووفقاً للمادة ١١ من الاتفاقية، وضعت بلدان جنوب شرقي آسيا الخطوط العريضة لبرنامج عمل دون إقليمي لمكافحة تدهور الأراضي والقضاء على الفقر في المناطق الجافة والمعرضة للجفاف والتي لا تحظى بأمن غذائي (برنامج العمل دون الإقليمي لجنوب شرقي آسيا). ومعظم هذه البلدان هي في المراحل الأخيرة من اعتماد برامج عملها الوطنية وستبدأ قريباً في تنفيذها. ويُقترح عقد حلقة تدارس على المستوى دون الإقليمي لاستعراض برامج العمل الوطنية وإجراءات تنفيذها على المستوى دون الإقليمي، مع المضي في نفس الوقت في إعداد برنامج العمل دون الإقليمي لجنوب شرقي آسيا بالتعاون مع المنظمات دون الإقليمية وغيرها من البلدان والمنظمات الشريكة.

١٢٣- وبالمثل، أعربت بلدان جنوب آسيا عن اهتمامها بالتعاون دون الإقليمي وأكدت على فوائده المحتملة فيما يتعلق بمكافحة التصحر وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة وتخفيف آثار الجفاف. وعلى ضوء الفقر الزائد في المنطقة الفرعية، أكدت البلدان على أن الصلة بين القضاء على الفقر والإدارة المستدامة للأراضي يمكن أن تكون أحد مجالات التركيز الرئيسية في التعاون دون الإقليمي المقترح.

ثالثاً - عرض للاتجاهات فيما يتعلق ببرامج العمل دون الإقليمية والإقليمية

١٢٤- تعزز البرامج دون الإقليمية لتنفيذ الاتفاقية بوجه عام نهج النظام الإيكولوجي لمكافحة التصحر وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة وتخفيف آثار الجفاف. ويهدف برنامج العمل دون الإقليمي لغربي آسيا إلى تحسين إدارة الموارد الطبيعية في الأنظمة الإيكولوجية المتماثلة والمترابطة إلى حد ما على المستوى دون الإقليمي. وفي آسيا الوسطى، يتيح برنامج العمل دون الإقليمي للبلدان أن تعزز إدارة الأنظمة الإيكولوجية المشتركة في حوض بحر آرال. وتنبع عملية مراقبة عواصف الرمال الصفراء والعواصف الترابية في شمال شرقي آسيا من نهج مشابه يستخدم في إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة في المناطق المتأثرة في الصين ومنغوليا. وتنبع مناطق فرعية أخرى نفس النهج لتحسين إدارة الأنظمة الإيكولوجية التي تتميز بها إلى حد ما كل واحدة من المناطق الفرعية في آسيا.

١٢٥- ويعتبر التعاون دون الإقليمي فعالاً من حيث تسهيل التضافر في العمل بين البلدان المتجاورة من خلال الاستفادة من اللغات المشتركة وأوجه التشابه الثقافي. فاستخدام نفس اللغة في المناطق الفرعية يتيح للبلدان أن تقسم تعاوناً دون إقليمي مفيداً يتسم بفاعلية التكلفة، من خلال تقليل تكاليف التبادلات إلى أدنى حد وتعظيم آثار الأنشطة إلى أقصى حد.

١٢٦- وتستهدف شبكات البرامج الموضوعية، من خلال التركيز على مواضيع محددة، تعبئة الخبرات على صعيد المنطقة لمكافحة التصحر وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة وتخفيف آثار الجفاف وتعبئة الدعم العام وتشكيل الشراكات.

ويتوقع من شبكات البرامج الموضوعية أن تبقي على الصلات وأن تولد تضافرات فيما يتعلق بتنفيذ برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية. وهي تتسم بعناصر مشتركة ومجالات تركيز معينة خاصة بها.

١٢٧- وأحد العناصر المشتركة في شبكات البرامج الموضوعية في آسيا هو تعبئة الخبرات العلمية والتقنية بشأن الموضوع المحدد المختار لكل شبكة برنامج موضوعي. ويمثل استحداث وتنفيذ عمليات لجمع البيانات من خلال الاستشعار عن بعد والتوابع الاصطناعية موضوعاً أساسياً في إطار شبكة البرنامج الموضوعي رقم ١. ويتعلق الموضوع الأساسي في إطار شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٢ بالطرائق الفعالة واختيار أنواع النباتات الملائمة، وتجهيز وتسويق منتجات الحراثة الزراعية.

١٢٨- ويمثل تقاسم المعلومات واحدة من القوى الدافعة للتعاون الإقليمي في إطار شبكات البرامج الموضوعية. واقترح استخدام شبكات معلومات أو تقرر استخدام هذه الشبكات في إطار كل شبكة برنامج موضوعي. وسيكون الهدف الأساسي لهذه الشبكات هو الربط بين المشتركين من المؤسسات والخبراء. وستكون أيضاً متاحة للشركاء المحتملين الآخرين داخل وخارج المنطقة.

١٢٩- ويمثل بناء القدرات موضوعاً رئيسياً في شبكات البرامج الموضوعية وأحد أهدافها الأساسية. ومن خلال الاشتراك في أنشطة شبكات البرامج الموضوعية، يتوقع أن يقوم المشتركون من الخبراء والمؤسسات ببناء قدراتهم مع الاضطلاع بأعمال بحث معينة وأنشطة ميدانية.

١٣٠- وبالإضافة إلى ذلك، فإن لكل شبكة برنامج موضوعي مجال تركيز معيناً، هدفه أن يضيف قيمة من خلال تنشيط تنفيذ الاتفاقية في آسيا. والعملية الجاري تنفيذها حالياً والمتعلقة برسم خريطة التصحر وتدهور الأراضي وتغير استخدام الأراضي التي ستمدمج في خريطة التصحر في آسيا في إطار البرنامج الموضوعي رقم ١ تمثل ممارسة هامة فيما يتصل بتحسين التخطيط الوطني للحد من التصحر وتعزيز استخدام الأرض. ويتوقع من تدابير الحراثة الزراعية التي وضعت في إطار شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٢ أن توفر لأصحاب المصالح المحليين حوافز ملموسة لتعزيز تدابير حفظ التربة من خلال الإدارة المتكاملة للنظام البيئي، والقضاء على الفقر من خلال توفير الفرص المدرة للدخل ودعم قدرات المزارعين الريفيين من خلال الأنشطة القائمة على المشاركة وأنشطة الإدارة الشاملة للأراضي. والهدف من شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٣ هو استحداث مشاريع ريادية محددة لإدارة المراعي وتثبيت الكثبان الرملية من خلال الشراكات الدولية في بعض البلدان المشتركة المختارة.

١٣١- وأحد التحديات التي تواجه شبكات البرامج الموضوعية هو كيفية تعزيز تشغيل أنشطة الشبكة والإبقاء عليها على أساس مستدام. ويتوقع من شبكات البرامج الموضوعية أن تجذب مدخلات من البلدان والمؤسسات المشاركة، وأن تعود عليها بفوائد. وينبغي لها أيضاً أن توفر تفاعلاً وتغذية ارتجاعية، لتعزيز نشر المعارف والمهارات ونقل التكنولوجيات. وتمثل عملية بناء القدرات لدى مراكز التنسيق التابعة لهذه الشبكات ولدى مديري المهام والمؤسسات المشاركة واحدة من المهام الأساسية لهذه الشبكات.

١٣٢- وتعتبر عمليات تعبئة الموارد وبناء الشراكات من العناصر الأساسية لتأمين نجاح تشغيل شبكات البرامج الموضوعية. وإحدى الخطوات الأولى في هذه العملية هي تحديد المؤسسات والوكالات التي تشارك شبكات البرامج

الموضوعية في أهدافها ومصالحها العامة. وربما كان من المفيد بوجه خاص، أن تقترح شبكات البرامج الموضوعية ببرامج عمل، من خلال عمليات للشراكة، يمكن تطويرها إلى المستوى الذي يتيح للشبكات الحصول على تمويل للمشاريع من الوكالات الثنائية والمنظمات أو الهيئات المتعددة الأطراف المشابهة. وهذا هو هدف الدعم الدينامي الذي يقدم إلى شبكات البرامج الموضوعية الحالية من خلال الآلية العالمية.

رابعاً - التقدم في برامج العمل دون الإقليمية

١ - غرب آسيا

١٣٣- تهدف الشبكة الموضوعية رقم ١، التي تعزز الإدارة المستدامة لموارد المياه في القطاع الزراعي، إلى ما يلي: `١` دعم استحداث وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة؛ `٢` وتعزيز الآليات المؤسسية لهذه الأغراض؛ `٣` واستحداث أنشطة ريادية لاختبار ووضع تدابير ابتكارية لإدارة المياه وتخفيف الجفاف. كذلك تهدف الشبكة الموضوعية رقم ٢، التي تعزز الإدارة المستدامة للغطاء النباتي، إلى تحقيق أهداف الشبكة الموضوعية رقم ١ مع التركيز على تبادل المعلومات. وقد قام كل من المركز العربي لدراسة المناطق القاحلة والأراضي الجافة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق القاحلة بدور مفيد في وضع برنامج العمل دون الإقليمي لغربي آسيا، لا سيما شبكته الموضوعية. ويتوقع منها أن تدعم التنفيذ بالتعاون مع منظمات دون إقليمية أخرى مثل البنك الإسلامي للتنمية. ودعا برنامج العمل دون الإقليمي لغربي آسيا إلى إنشاء لجنة للإدارة تتكون من مراكز الاتصال الوطنية للبلدان الأطراف المشتركة في المنطقة الفرعية، وأمانة الأونكتاد، والآلية العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب مكافحة التصحر والجفاف. وطلب أيضاً تعيين منسق إقليمي لتسهيل تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي.

١٣٤- وتم استعراض تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي لغربي آسيا في اجتماع مركز التنسيق لمنطقة غربي آسيا الذي عقد في كاسليك، لبنان، في شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠٠٠. وسلط المشاركون الضوء على ضرورة حشد مزيد من المساعدة للتنفيذ، وأكدوا على أن عملية بناء القدرات هي مسألة أساسية في هذا الصدد. وحدد المكتب الإقليمي لغربي آسيا/برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي يتخذ مقره في البحرين، بوصفه المنسق الإقليمي ودعي إلى إنشاء المزيد من الشراكات مع المنظمات ذات الصلة، لتعزيز تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي.

١٣٥- وعقد اجتماع لجنة إدارة العمل دون الإقليمي في جنيف، سويسرا، في آذار/مارس ٢٠٠١، وركز الاجتماع على برامج الشبكات الموضوعية. ووزع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق القاحلة المشروع الأول لاستبيان بشأن شبكة البرنامج الموضوعي رقم ١ على مراكز الاتصال الوطنية وغيرها من الشركاء. وتقرر أن يقوم المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق القاحلة بوضع الصيغة النهائية للاستبيان، ووضعا في الاعتبار تعليقات مراكز الاتصال الوطنية والشركاء، وأن يتولى مسؤولية توزيع الصيغة النهائية. وستمثل الردود على الاستبيان أساساً لاستحداث قاعدة بيانات بشأن الشبكة الموضوعية رقم ١. وتقرر أيضاً أن يقوم المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق القاحلة والمركز العربي لدراسة المناطق القاحلة والأراضي الجافة بإعداد المشروع الأول لمقترحات بشأن مشاريع ريادية محددة للشبكات الموضوعية، قبل ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

١٣٦- وساعدت الآلية العالمية في عملية وضع برنامج غرب آسيا وشمال أفريقيا الإضافي. وعُقد الاجتماع الوزاري في الرباط، المغرب، في حزيران/يونيه ٢٠٠١، حيث اعتمد البرنامج الإقليمي لغرب آسيا وشمال أفريقيا. ونظم الاجتماع الاستشاري للمانحين المعني بوضع برنامج إقليمي للتنمية المستدامة في المناطق البعيدة في غرب آسيا وشمال أفريقيا، بناء على مبادرة الآلية العالمية، في مقر المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق القاحلة في حلب، سوريا، في آذار/مارس ٢٠٠٢. وفي هذا الاجتماع تقرر التركيز على أنشطة على المستوى الوطني في إطار البرنامج الإقليمي لغرب آسيا وشمال أفريقيا، وطُلب من المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق القاحلة أن يقوم بعملية تنسيق شاملة بوصفه منسقاً بالنيابة للبرنامج الإقليمي لغرب آسيا وشمال أفريقيا. وفيما يتعلق بتمويل البرنامج الإقليمي لغرب آسيا وشمال أفريقيا اتفق على أن تقدم الآلية العالمية، بدعم من البنك الدولي، منحة مساعدة لتمكين المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق القاحلة من البدء في أنشطته. واتفق أيضاً على أن باستطاعة كل بلد من البلدان أن يطلب منح مساعدة من البنك الدولي وصندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (صندوق الأوبك) ومركز تنمية الأراضي الجافة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب مكافحة التصحر والجفاف سابقاً) من خلال تقديم اقتراحات بمشاريع.

٢- آسيا الوسطى

١٣٧- دعا الاجتماع الوزاري الذي عُقد في بشكك، قيرغيزستان، في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، إلى إعداد برنامج عمل دون إقليمي لآسيا الوسطى. واقترح أن يكون برنامج العمل دون الإقليمي لآسيا الوسطى جزءاً لا يتجزأ من السياسات الوطنية للبلدان والمتعلقة بالتنمية المستدامة وأن يكون متسقاً مع برامج العمل الوطنية والسياسات الوطنية ذات الصلة المتعلقة بتحسين الحالة الإيكولوجية في حوض بحر آرال.

١٣٨- وفي الاجتماع الثاني للفريق العامل المعني ببرنامج العمل دون الإقليمي، الذي عُقد في ألماني، كازاخستان، في نيسان/أبريل ٢٠٠١، اتفق على ستة مجالات ذات أولوية، هي: ١- رصد وتقييم عمليات التصحر وتقييم الآثار البيئية، ٢- وتحسين استخدام المياه في الزراعة؛ ومكافحة التآكل والتلح وتكوين المستنقعات، ٣- وإدارة موارد الحراثة الزراعية والغابات في السهول والجبال؛ ٤- وإدارة مستجمعات الأمطار، ٥- وإدارة المراعي، ٦- وحفظ الطبيعة والتنوع البيولوجي؛ وتنمية السياحة الإيكولوجية. واتفق أيضاً على إدراج "إنشاء نظام للإنذار المبكر للجفاف وتخفيف الجفاف" بوصفه مجالاً ذا أولوية.

١٣٩- وأكد المشاركون على ضرورة البدء بإعداد مشاريع ريادية لكل بلد في آسيا الوسطى في أقرب وقت ممكن، بالتوازي مع عملية إعداد برنامج عمل دون إقليمي لآسيا الوسطى. وأوصوا بالبدء في إعداد مشاريع ريادية: في كازاخستان في إطار مجال الأولوية ٤- وفي قيرغيزستان في إطار مجالي الأولوية ٣- و٥- وفي طاجيكستان في إطار مجال الأولوية ٢-، وفي تركمانستان في إطار مجال الأولوية "حفظ التنوع البيولوجي الزراعي وحماية الطبيعة، وتنمية السياحة الإيكولوجية"، وفي أوزبكستان في إطار مجال الأولوية "إنشاء نظام للإنذار المبكر للجفاف وتخفيف الجفاف". وأكد الفريق العامل على أهمية ضمان مشاركة ملائمة من جانب المنظمات غير الحكومية في إعداد برنامج عمل دون إقليمي لآسيا الوسطى.

٣ - شمال شرقي آسيا

١٤٠- كثفت الصين ومنغوليا مشاوراتهما وتعاونهما على الصعيد الوطني مع غيرهما من البلدان الشريكة لتسهيل تحضير الأنشطة التعاونية دون الإقليمية. ويشمل ذلك الأنشطة الوطنية للصين ومنغوليا التي تنفذ مع تعاون دون إقليمي ودولي. وعُقد اجتماع لأصحاب المصلحة في بيجين، الصين، من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٢، لمناقشة إطار محتمل لهذه الأنشطة. واقترح أن تكون الأهداف كما يلي: ١- تقييم الأسباب الجذرية لعواصف الرمال الصفراء والعواصف الترابية وآثارها على شمال شرقي آسيا بغية استحداث نهج لمكافحة تدهور الأرض، ٢- وفحص ومقارنة فاعلية وآثار التدابير الوقائية وتدابير إعادة التأهيل بما في ذلك استخدام التكنولوجيا المتقدمة والمخططات الابتكارية والمعارف والممارسات التقليدية، ٣- وإصلاح الأراضي المتدهورة لمعالجة تآكل التربة وتعرية الأرض وتحديد الأراضي من خلال أنشطة ابتكارية ريادية وإيضاحية للمجتمعات المحلية؛ ٤- وترويج النهج البديلة لمواجهة عواصف الرمال الصفراء والعواصف الترابية والتصحر، بما في ذلك الاستفادة من معارف السكان الأصليين والممارسات المحلية؛ ٥- وبناء القدرات البشرية والمؤسسية للتنبؤ بعواصف الرمال الصفراء والعواصف الترابية وتخفيف آثارها ومراقبتها، بحيث تشمل التدريب والتوعية العامة على مستوى المجتمعات المحلية؛ ٦- واستحداث آلية دون إقليمية لتعزيز عمليات الرصد وتبادل المعلومات وتعزيز المشاريع الريادية وبناء القدرات؛ ٧- وبناء قدرات للاستعداد لمواجهة الكوارث، واستراتيجيات لإدارة وتخفيف آثار عواصف الرمال الصفراء والعواصف الترابية.

٤ - البلدان الجزرية في المحيط الهادئ

١٤١- في حلقة تدارس خاصة بجزر المحيط الهادئ ومعنية بمكافحة تدهور الأراضي وتخفيف آثار الجفاف التي عُقدت في آييا، ساموا، في أيار/مايو ٢٠٠١، نظر المشاركون في الاهتمامات المشتركة للبلدان الجزرية في المحيط الهادئ فيما يتعلق بتعزيز الإدارة المستدامة للأراضي وتخفيف آثار الجفاف. وسلط الضوء على الجوانب التالية بوصفها تحديات رئيسية تواجه تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من جانب البلدان الجزرية في المحيط الهادئ: ١- تنمية مستجمعات أمطار وتدابير لإدارة موارد المياه للتغلب على مواطن الضعف وجوانب العجز الحالية في تخزين المياه والري وجمع مياه الأمطار، ومستجمعات الأمطار، والمخططات المتعلقة بالبنية الهيكلية وامتداد المياه والإصلاح؛ ٢- وتعزيز القدرات المؤسسية للحكومات ومعاهد البحوث ورابطات المزارعين، وبناء القدرات لدى أصحاب المصلحة المعنيين على الصعيد المحلي والوطني؛ ٣- وتحديد ونشر تكنولوجيات ملائمة أو فعالة لإنشاء مستجمعات الأمطار وإدارة الموارد الطبيعية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمعارف التقليدية ونقل التكنولوجيا الملائمة؛ ٤- وتوسيع شبكة المعلومات عن تخفيف الجفاف وتدابير مكافحة تدهور الأراضي على صعيد الجزر؛ ٥- والتعاون عبر الحدود وعلى الصعيدين دون الإقليمي والاقليمي من أجل تنسيق وتكثيف الجهود لتخفيف الجفاف ومكافحة تدهور الأراضي. ومن أجل مواجهة هذه التحديات، اعتمد المشاركون موجز الرئيس، الذي اقترح فيه صياغة مبادرة دون إقليمية بشأن أنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بالجفاف وآثاره، ومبادرة أخرى بشأن الحراثة الزراعية وجمع المياه. واقترح إنشاء شراكات وتعبئة الموارد من أجل هاتين المبادرتين.

١٤٢- وفي أعقاب حلقة التدارس المشار إليها أعلاه، عُقدت حلقة تدارس في آييا، ساموا، في أيار/مايو ٢٠٠١، بشأن إدماج الأنشطة ذات الأولوية المتعلقة بمكافحة تدهور الأراضي وتخفيف الجفاف في اتفاق شراكة بلدان

أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ - الاتحاد الأوروبي. ونظر المشاركون في مدى اتساق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مع اتفاق شراكة كوتونو بين بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي. واعتمدوا عدداً من التوصيات في هذا الصدد وأكدوا من جديد نيتهم في تحسين التنسيق بين مراكز الاتصال الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجهات المسؤولة في اتفاقات شراكة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ - الاتحاد الأوروبي بغية إدراج التدابير ذات الأولوية لمكافحة تدهور الأراضي وتخفيف آثار الجفاف في استراتيجيات البلدان المتعلقة بالدعم والبرامج الإرشادية الوطنية المعدة في إطار اتفاق بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ - الاتحاد الأوروبي.

١٤٣- وأعد مخطط تمهيدي لبرنامج عمل دون إقليمي لجنوب شرقي آسيا. وشملت الأهداف المقترحة ما يلي: ١- منع تدهور الأراضي وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة؛ ٢- وتعزيز الاستعداد لمواجهة الجفاف وتخفيف آثاره؛ ٣- وتحسين وإصلاح مستجمعات الأمطار؛ ٤- وتحسين سبل المعيشة في المجتمعات المحلية؛ ٥- وتعزيز إنتاجية الموارد القائمة على الأراضي؛ ٦- وتعزيز إدارة الاستخدام المستدام للأراضي؛ ٧- ومنع و/أو مكافحة حرائق الغابات وإنهاك الغابات؛ ٨- وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية وبناء قدراتها. ولتحقيق هذه الأهداف، اقترح عقد حلقة تدارس دون إقليمية تهدف إلى ما يلي: ١- بناء قدرات أصحاب المصالح المعنيين؛ ٢- واستعراض خطة العمل الوطنية؛ ٣- وإعداد برنامج العمل دون الإقليمي لجنوب شرقي آسيا؛ ٤- وتقييم الممارسات الناجحة؛ ٥- وإذكاء الوعي بشأن ضرورة مكافحة آثار تدهور الأراضي والجفاف بغية منع التصحر داخل المنطقة الفرعية؛ ٦- وتحديد متطلبات التمويل؛ ٧- وتشجيع بناء الشراكات وتعبئة الموارد مع المانحين المحتملين.

١٤٤- وأكدت بلدان جنوب آسيا لدى عرضها مواصلة التعاون دون الإقليمي على أهمية التعاون مع المنظمات دون الإقليمية القائمة، مثل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي وبرنامج جنوب آسيا للتعاون البيئي. وليس لهاتين المنظمتين دون الإقليميتين برنامج موجه خصيصاً نحو قضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. ومع ذلك، رئي أنهما يمكن أن توفرنا إطاراً مفيداً لاستحداث أنشطة تعاونية دون إقليمية في المجالات المعنية. وتواصل بلدان المنطقة الفرعية مشاوراتها في هذا الموضوع.

خامساً - إعداد وتنفيذ برنامج العمل الإقليمي

١٤٥- من أجل تسهيل تنفيذ برامج العمل الخاصة بشبكة البرنامج الموضوعي الإقليمي لآسيا بشأن رصد وتقييم التصحر (شبكة البرنامج الموضوعي رقم ١)، عقدت حلقة تدارس بشأن شبكة البرنامج الموضوعي رقم ١ في جامعة الأمم المتحدة في طوكيو، اليابان، في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. واستضاف الحلقة كل من حكومة اليابان وجامعة الأمم المتحدة تحت الرعاية المشتركة لوكالة اليابان للبيئة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وفي هذه الحلقة، عرض خبراء من البلدان المشاركة أعمالهم بشأن رصد وتقييم التصحر وتدهور الأراضي وتغير استخدام الأراضي والجفاف وآثار ذلك على المستويات المحلية والوطنية ودون الإقليمية. ومن أجل المضي في إعداد التقارير المرحلية لآسيا بشأن رصد وتقييم التصحر ووضع خريطة للتصحر في آسيا، اتفق على تشجيع ١- تنسيق إدارة البيانات الجماعية؛ ٢- وتنميط البيانات الموضوعية؛ ٣- والمراقبة الميدانية والعينات الميدانية؛ ٤- واستحداث نماذج للتصحر؛ ٥- ونظام شبكة المعلومات بشأن شبكة البرنامج الموضوعي رقم ١. وحُدثت قضايا بناء القدرات وتعبئة الموارد وترتيبات الشراكة بوصفها مواضيع جامعة. ومن أجل تحقيق إنجازات ملموسة في هذه

المجالات، اقترح المشاركون القيام بما يلي: ١- إعداد برامج بحوث مشتركة؛ ٢- وتنظيم تدريب متقدم؛ ٣- والقيام بحملات توعية؛ ٤- وتعزيز شبكة مؤسسات البحوث؛ ٥- وتعزيز التعاون المؤسسي بين المنظمات الدولية ذات الصلة والمؤسسات والوكالات الوطنية ودون الإقليمية.

١٤٦- ولإنجاز تقدم في عمل شبكة البرنامج الموضوعي رقم ١، عقد اجتماع لفريق عمل بشأن المقاييس والمؤشرات في الأكاديمية الصينية للحراثة، في بيجين، الصين، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ولاحظ المشاركون أن قائمة المقاييس والمؤشرات المدرجة في الوثيقة ICCD/CP(1)/CST/3/Add.1 قد وضعت بصفة رئيسية لغرض رصد تنفيذ الاتفاقية، وأشاروا إلى ضرورة تطويرها لتسهيل التقييم الموضوعي لحالة التصحر من خلال رسم الخرائط أو وسائل أخرى. وأكدوا أيضاً على أنه من الأمور الأساسية وضع مجموعة مشتركة من المقاييس والمؤشرات لاستخدامها في المنطقة وعلى المستوى العالمي. واستعرض المشاركون خصائص المؤشرات المختلفة مثل ١- مؤشرات الضغط التي تسلط الضوء على الظواهر الطبيعية والظواهر الأحيائية الفيزيائية البشرية المنشأ والتي تؤثر على حالة الموارد الطبيعية والتي يمكن أن تؤدي إلى التصحر، ٢- ومؤشرات الحالة التي تركز على حالة الموارد الطبيعية، ٣- ومؤشرات آثار التصحر التي تستخدم لتقييم آثار التصحر على البشر والبيئة، ٤- ومؤشرات التنفيذ التي تستخدم لتقييم الإجراءات المتخذة لمكافحة التصحر وآثارها على الموارد الطبيعية والبشر. وفيما يتعلق بالجوانب التقنية الخاصة بإعداد خريطة إقليمية للتصحر، اقترح مقياس رسم هو 1:250,000/500,000 على المستوى الإقليمي و1:250,000/500,000 على المستوى الوطني. واقترح أيضاً أن يكون نظام التصنيف نظاماً تسلسلياً من أربعة مستويات كما يلي، المستوى ١: المنطقة المناخية الزراعية، المستوى ٢: استخدام الأراضي، المستوى ٣: عملية التدهور، المستوى ٤: شدة التدهور. واقترح أيضاً أن يبت في تكوين وشكل الخريطة في مرحلة لاحقة، بغية اتساقها.

١٤٧- ولتنفيذ شبكة البرنامج الموضوعي الإقليمي لآسيا بشأن الحراثة الزراعية وحفظ التربة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة دون الرطبة (شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٢)، عقدت حلقة تدارس أولى بشأن شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٢ في المعهد الدولي للبحوث المتعلقة بمحاصيل المناطق المدارية شبه القاحلة، في حيدر آباد، الهند، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وقام بتنظيم حلقة التدارس وزارة البيئة والحراثة الهندية وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بالتعاون مع المعهد المركزي لبحوث المناطق القاحلة، جودهبور، الهند، ومعهد البحوث المركزي لزراعة الأراضي الجافة، حيدر آباد، الهند، والمجلس الهندي للبحوث الزراعية. واشتركت الحكومة الألمانية والآلية العالمية في رعاية حلقة التدارس هذه. وأجرى المشاركون مناقشات مكثفة بشأن الإطار الشامل لشبكة البرنامج الموضوعي رقم ٢، ودراسات حالات إقليمية وقطرية بشأن الحراثة الزراعية، وممارسات وتقنيات حفظ التربة في الأراضي الجافة و/أو مناطق الأراضي المتدهورة. ونظروا أيضاً في الفجوات القائمة بين السياسات والبحوث في هذه المناطق، وفي تعبئة الموارد وبناء الشراكات، وفي إعداد شبكة معلومات لشبكة البرنامج الموضوعي رقم ٢. وكانت المواضيع التي تناولتها الأفرقة العاملة على وجه الخصوص هي: ١- الفوائد المتعددة للحراثة الزراعية وحفظ التربة، ٢- وتعزيز النهج القائم على المشاركة وتعزيز شبكة أصحاب المصالح المعنيين، ٣- وتعبئة الموارد وبناء الشراكات، ٤- والمجالات والعناصر الأساسية لصقل واستكمال الدارسة الإقليمية بشأن الحراثة الزراعية في الأراضي الجافة وحفظ التربة. وقدم المشاركون في حلقة التدارس اقتراحات عديدة بشأن تعزيز أنشطة الحراثة الزراعية وحفظ التربة في الأراضي الجافة والأراضي المتدهورة. واقترحوا على سبيل المثال، توجيه الحراثة الزراعية بقدر أكبر نحو مخططات إدارة الأراضي وحفظ التربة الموجهة نحو الحوافز من خلال

التركيز على ١٠ النباتات العطرية والطبية، ٢٠ زراعة النباتات المزهرة ومحاصيل الفواكه، ٣٠ وتجهيز المنتجات في المزارع بعد حصادها، ٤٠ والمحاصيل المدرة للدخل للمزارعين في المناطق الريفية. وأوصى المشاركون أيضاً بالمبادرة بإنشاء شبكة المعلومات المتعلقة بشبكة البرنامج الموضوعي رقم ٢، "TPN2 InfoNet" التي سيكون مقرها في المعهد المركزي لبحوث المناطق القاحلة، وهو المعهد المعني بمهمة شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٢. وطلب المشاركون من البلد المضيف والمعهد ومدير المهمة وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والآلية العالمية، اتخاذ خطوات بالتعاون مع الشركاء الآخرين لتأمين الموارد المطلوبة لتنفيذ أنشطة شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٢.

١٤٨- وفي اجتماع عقد في يازد، جمهورية إيران الإسلامية، في أيار/مايو ٢٠٠١، أعلن رسمياً بدء تنفيذ شبكة البرنامج الموضوعي الإقليمي المعني بإدارة المراعي وتثبيت الكتبان الرملية (شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٣). وحضر هذا الاجتماع الدول الأعضاء في الشبكة، ومديرو المهام لشبكات البرنامج الموضوعي الإقليمي الأخرى في آسيا، ووكالات ومنظمات مثل الآلية العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والمركز العربي لدراسة المناطق القاحلة والأراضي الجافة والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق القاحلة، وخبراء آخرون، ومنظمات غير حكومية. وتم تحديد منظمة الغابات والمراعي في إيران بوصفها مركز التنسيق لشبكة البرنامج الموضوعي رقم ٣. واتفق المشاركون في الاجتماع على ما يلي: ١٠ إنشاء أمانة لشبكة البرنامج الموضوعي رقم ٣، ٢٠ وبناء القدرات لموظفي أمانة شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٣، ٣٠ وإيجاد موقع على شبكة الويب وشبكات معلومات وطنية وإقليمية، ٤٠ وإنشاء بنك معلومات، ٥٠ وتبادل المعلومات في إطار شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٣، ٦٠ وتحديد مساحات حرجة في كل منطقة إيكولوجية، ٧٠ واختيار مساحات بوصفها عينات تمثيلية في هذه المناطق وكذلك أنسب البحوث ونظم إدارة المراعي من الناحيتين الأحيائية الفيزيائية والاقتصادية الاجتماعية فيما يتعلق بعينات المساحات. ولإنجاز مزيد من التقدم بشأن شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٣، اقترح عقد حلقة تدارس في نهاية عام ٢٠٠١، أو بداية عام ٢٠٠٢، لمناقشة مشاكل المراعي والتصحر التي تواجهها البلدان المشاركة والاتفاق على أنظمة موحدة ملائمة لتصنيف وجمع البيانات وبشأن المهام التي يتعين أن ينفذها كل بلد. ووعدت حكومة إيران بتقديم دعم لشبكة البرنامج الموضوعي رقم ٣ على شكل مساعدة مالية تبلغ ١٧٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لمكتب المشروع (المعروف باسم شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٣) على مدى السنوات الخمس القادمة.

١٤٩- ومن المخطط البدء في شبكة البرنامج الموضوعي الإقليمي لآسيا بشأن إدارة موارد المياه لزراعة الأراضي الجافة (شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٤) في دمشق، في تموز/يوليه ٢٠٠٢. ويقترح أن تكون وزارة الري في الجمهورية العربية السورية هي مركز التنسيق لشبكة البرنامج الموضوعي رقم ٤، ويجري حالياً اتخاذ الترتيبات المطلوبة في هذا الصدد. وساعدت أمانة الاتفاقية وزارة الري في تقييم الاحتياجات الوطنية بشأن إدارة موارد المياه لزراعة الأراضي الجافة في بلدان مختارة في آسيا. وفي عملية التحضير الجارية حالياً، يقترح أن تشمل أنشطة البرنامج للشبكة ما يلي: ١٠ دعم المعارف الحالية من داخل وخارج المنطقة على السواء، بشأن الإدارة المستدامة والاستخدام المستدام لموارد المياه الهامشية والأراضي المألحة لأغراض الإنتاج الزراعي؛ ٢٠ وإنشاء صلات بين الباحثين والممارسين لتعزيز التضافر في استحداث وتطبيق التكنولوجيات الابتكارية المستخدمة لإدارة موارد المياه والأراضي المألحة لأغراض الإنتاج الزراعي؛ ٣٠ والإسهام في بناء القدرات وتعزيز قدرات الهيئات الحكومية المعنية بالبحوث ووكالات الخدمات في جميع أنحاء المنطقة في المجال الجوهري المتعلق بإدارة موارد المياه والتربة لزراعة

الأراضي القاحلة؛ ٤` وإنشاء نظام للرصد لتقييم الآثار الطويلة الأجل على التربة الناجمة عن استخدام المياه الهامشية؛ ٥` وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تعزيز التكنولوجيات التي ثبت أنها تلي أهداف حفظ موارد المياه في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة والجافة دون الرطبة؛ ٦` واستحداث آليات لتسريع استخدام المياه وإنشاء آليات لحل النزاعات المتعلقة باستخدام المياه.

١٥٠- ويقترح أن تبدأ شبكة البرنامج الموضوعي الاقليمي لآسيا بشأن بناء القدرات لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف (شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٥) في أولان باتور، منغوليا، في عام ٢٠٠٢، ويجري حالياً اتخاذ الترتيبات الضرورية في هذا الصدد. وقامت وزارة الطبيعة والبيئة المنغولية، بوصفها الجهة المضيفة لشبكة البرنامج الموضوعي رقم ٥، باستشارة أصحاب المصلحة المعنيين على المستوى الوطني والشركاء الدوليين في هذا الصدد. ويقترح عقد حلقة تدارس تحضيرية بشأن شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٥ قبل الاجتماع الذي سيبدأ معه التنفيذ. ويقترح أن تشمل شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٥ ما يلي: ١` استعراض أنشطة بناء القدرات في مجالات مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف، ٢` وتقييم أنشطة تنمية الموارد البشرية والقدرات المؤسسية والشبكات على الصعيد دون الاقليمي والاقليمي والدولي، ٣` ومناقشة الإطار والأنشطة ذات الأولوية المتعلقة بشبكة البرنامج الموضوعي رقم ٥ المقترحة، والسعي إلى الوصول إلى اتفاق بشأنهما، ٤` وتحديد المخططات النموذجية لبناء القدرات لدى أصحاب المصلحة المعنيين على الصعيد الوطني، ٥` واستعراض تصميم نظام المعلومات لشبكة البرنامج الموضوعي رقم ٥ (موقع على شبكة الويب).

١٥١- وأجرت وزارة البيئة والحكم المحلي والتنمية الريفية في باكستان مشاورات مع المعاهد الوطنية الباكستانية وأصحاب المصلحة المعنيين والمنظمات غير الحكومية والشركاء الدوليين من أجل تسهيل تحضير شبكة البرنامج الموضوعي الاقليمي لآسيا بشأن مبادرات تنمية المناطق المحلية، والبدء فيها، (شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٦) في عام ٢٠٠٣.

سادساً- الاستنتاجات والتوصيات

١٥٢- يمكن الوصول إلى الاستنتاجات والتوصيات التالية من خلال استعراض التقدم المنجز بشأن برامج العمل دون الاقليمية وبرامج العمل الاقليمية.

١٥٣- يبدو أن عملية بناء القدرات مطلوبة في ممارسات الربط الشبكي وإدارة المعلومات ونشر المعارف. وبالفعل، يوجد في كل شبكة برنامج موضوعي عنصر لحشد المشاركة العامة، على سبيل المثال في ميدان تحديد العينات ومسح الأراضي في إطار شبكة البرنامج الموضوعي رقم ١، وفي المشاريع الميدانية الريادية بشأن الحراجة الزراعية والأراضي الجافة في إطار شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٢. وتتعلق القضية بكيفية سد الفجوة بين أعضاء الشبكة والفاعليات الوطنية والمحلية الأخرى وأصحاب المصلحة المعنيين من أجل تقاسم التقنيات والخبرات وتعزيز فاعلية الأنشطة. وربما كانت المبادرات ذات النطاق الواسع في إطار شبكات البرامج الموضوعية أساسية لزيادة مشاركة المجتمع المدني على نحو فعال. وينبغي أن يقوم وسطاء المؤسسات المشاركة في الشبكات بدور نشط في نشر المعلومات عن أنشطة شبكات البرامج الموضوعية وتمكين أصحاب المصلحة المعنيين على الصعيد الوطني من الاضطلاع بأنشطة عن طريق استخدام بعض التقنيات والخبرات التي تم تجربتها واختبارها في بلدان أو مؤسسات

أخرى أعضاء في الشبكة. وعلى سبيل المثال، يقترح في شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٢ إعداد كتيب بشأن الحراجة الزراعية في الأراضي الجافة لاستخدام أصحاب المصلحة المعنيين على المستويين المحلي والوطني. وصممت شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٥ خصيصاً لتشجيع مشاركة الجمهور وتمكين أصحاب المصلحة المعنيين على الصعيد الوطني من الاضطلاع بأنشطة لمكافحة التصحر وتخفيف الجفاف.

١٥٤- وينبغي توطيد الإطار المؤسسي الذي يستند إليه برنامج العمل الاقليمي. وعينت البلدان المضيفة لشبكات البرامج الموضوعية معاهد لاستضافة شبكات البرامج الموضوعية يديرها مديرو مهام شبكات البرامج الموضوعية. وبذلت جهود محمودة لتزويد مديري المهام بالموظفين وبميزانيات، وعينت أيضاً البلدان المشاركة في شبكات البرامج الموضوعية مراكز تنسيق للشبكات يتوقع منها أن تقوم بتنسيق تقاسم المعلومات على الصعيد الوطني في كل بلد عضو في الشبكة. وهناك بعض البلدان المشاركة ممثلة في شبكات البرامج الموضوعية من خلال وكالات حكومية على أساس مؤقت، إلى أن تحدد معاهد بحث وطنية مناسبة. ومن الأمور الأساسية أن تحدد البلدان الأعضاء في الشبكة مراكز تنسيق وطنية لشبكات البرامج الموضوعية وأن تنشئ شبكات على المستوى الوطني.

١٥٥- ولا تتوفر بعد قابلية التنبؤ على المديين المتوسط والطويل فيما يتعلق بإعداد البرامج في إطار شبكات البرامج الموضوعية. ففيما يتعلق بشبكة البرنامج الموضوعي رقم ٣، وعد بلد مضيف بتقديم مبلغ محدد من المساعدة المالية. وخصصت بلدان مضيضة لشبكات برامج موضوعية أخرى موارد لتعزيز القدرة المؤسسية لشبكة المعاهد المضيفة. ومع ذلك، ما زالت الشبكات تفتقر إلى الموارد لتنفيذ الأنشطة المحددة في إطار برامج عمل شبكات البرامج الموضوعية. ويبدو أن هناك شراكات محتملة بدأت تظهر في بعض الحالات، ولكن ما زالت عملية تعبئة الموارد وتنمية الشراكات تمثل تحدياً جوهرياً لجميع شبكات البرامج الموضوعية.

١٥٦- وينبغي الاستفادة تدريجياً على نحو كامل من إمكانيات شبكات البرامج الموضوعية فيما يتعلق بتحقيق تضافر بين اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وعلى سبيل المثال، فإن حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للأراضي الجافة هو موضوع أساسي في شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٢ وهو أيضاً عنصر رئيسي في خطط العمل لحفظ التنوع البيولوجي التي أعدتها بعض البلدان لتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي. وتتعلق أيضاً أنشطة شبكة البرنامج الموضوعي رقم ١ بعمليات رصد الأحوال الجوية والأرضية وأحوال المحيطات المنفذة في سياق الأعمال المتعلقة بتغير المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ. ومن خلال الإدارة المتكاملة للنظام الإيكولوجي بموجب شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٢، فإن مناخ النطاقات الدقيقة الذي ينشأ من خلال تعزيز الغطاء النباتي وغطاء الغابات وإدارة موارد المياه يمكن أن يسهم في تخفيف تغير المناخ. وفي السنوات الأخيرة تطورت برامج التعاون الدولي بشأن التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وتخفيف تغير المناخ تطوراً سريعاً، ولذلك ينبغي تزويد المعاهد المضيفة لشبكات البرامج الموضوعية ومراكز التنسيق وغيرهما من أصحاب المصلحة المعنيين بمعلومات مستوفاة بشأن هذه التطورات كيما يمكنهم الاستفادة من برامج أو مخططات الدعم التي تساعد على تعزيز التنفيذ المتضافر للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف. ويمكن أن توفر حلقات التدارس المتعلقة بشبكات البرامج الموضوعية فرصاً مفيدة لاستعراض التقدم المنجز في مجال التعاون.

١٥٧- ومن شأن خطط عمل شبكات البرامج الموضوعية المتزامنة على نحو أفضل أن تسهم في المدى الطويل في إدارة الأنظمة الأيكولوجية للأراضي الجافة في منطقة آسيا. وعلى سبيل المثال، فإن شبكة البرنامج الموضوعي رقم ١ تهدف إلى تنمية الصلات بين أنظمة رصد التصحر وأنظمة الإنذار المبكر. وينبغي دعم هذه المساعي من خلال تعاون مؤسسي ملائم على المستوى الوطني لتزويد أنشطة شبكة البرنامج الموضوعي رقم ١ بمدخلات. ومن أمثلة ذلك عنصر الرصد فيما يتعلق بمراقبة عواصف الرمال الصفراء والعواصف الترابية في إطار التعاون دون الإقليمي الناشئ في شمال شرقي آسيا. وربما كان من المفيد دراسة الصلة بين أنظمة رصد التصحر وأنظمة الإنذار المبكر وفقاً للتوصيات المعتمدة في برامج اللجنة العلمية والتقنية وبرامج عمل شبكة البرنامج الموضوعي رقم ١. وتهدف شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٢ إلى تشجيع وضع تدابير ملموسة لإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة من خلال تعزيز الحراثة الزراعية واستغلال المياه في الأراضي الجافة. ومن شأن عمليات تعزيز الغطاء النباتي وغطاء الغابات المخططة في إطار شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٢ أن ترفع درجة الاستعداد للجفاف، كما أن التدابير المخططة في إطار شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٣ من شأنها أن تقلل من تأثير الرعاة ومربي الأغنام. ويمكن أن تساعد شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٤ على حفظ وإعادة تدوير المياه الشحيحة بقدر ما تتعلق بتجميع المياه وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة. والمقصود من التركيز على الاستعداد للجفاف في إطار شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٥ وعلى إدارة الموارد الطبيعية على أساس المشاركة في إطار شبكة البرنامج الموضوعي رقم ٦ هو استكمال لاستجابة المنظمة للأطراف لضرورة التعاون الإقليمي.

١٥٨- وينبغي أن تكون أدوات الرصد والتقييم متكاملة على نحو أفضل مع التحليلات ومع تخطيط التدابير الإرشادية. ومن شأن تطبيقها أن يساعد الجهود الشاملة لمكافحة التصحر وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة وتخفيف آثار الجفاف وتعزيز الإدارة المستدامة للأراضي. ويتوقع أن تساعد شبكة البرنامج الموضوعي رقم ١ تدريجياً على تحسين نوعية العمل المتعلق برصد وتقييم التصحر لفائدة جميع الأطراف الآسيوية. وعلى المستوى الوطني، تعتبر عمليات تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية العناصر الأساسية في هذا الصدد.

١٥٩- وينبغي تعزيز الصلات بين شبكات البرامج الموضوعية وعمل اللجنة العلمية والتقنية. وتشمل جميع شبكات البرامج الموضوعية عناصر تتعلق بالتكنولوجيا والمعارف والدراسة. وأحد الأمثلة لذلك عمليات الاستشعار عن بعد وجمع البيانات عن طريق التتابع الاصطناعية. وتعد التقنيات المتعلقة بمعالجة الحراثة الزراعية مثلاً آخر لذلك. وهناك حاجة إلى تكنولوجيات وتقنيات متقدمة لتوسيع الاستخدام الصناعي أو التجاري للكتلة الأحيائية المنتجة من خلال الحراثة الزراعية للأراضي الجافة. وفي حين تؤدي المعارف والممارسات دوراً هاماً في هذا الصدد، فإن الهندسة والتكنولوجيات المتقدمة يمثلان أيضاً عنصراً أساسياً في تعزيز إدارة موارد المياه لزراعة الأراضي الجافة. وتعتبر مشاركة القطاع الخاص في هذه العمليات أمراً أساسياً على المدى الطويل، لتحقيق تقدم في هذا الصدد. وستساعد شبكات البرامج الموضوعية بالتأكيد أصحاب المصلحة المعنيين على تقاسم خبراتهم وعلى إيجاد بيئة مواتية لعمل القطاع الخاص في جميع أنحاء المنطقة.

١٦٠- وللإفادة من التقدم المنجز في التعاون الإقليمي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في آسيا منذ المؤتمر الوزاري الأخير للأطراف الآسيوية الذي عقد في بيجينغ في ١٩٩٧، ربما ترغب الأطراف الآسيوية في النظر في خيارات لتطوير برنامج العمل الإقليمي، أثناء عمليات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.

المرفق الأول

قائمة البلدان الأطراف التي قدمت تقاريرها الوطنية

البلد الطرف	تاريخ التصديق	تاريخ تقديم التقرير الوطني
١- بنغلاديش	١٩٩٦/١/٢٦	٢٠٠٢/٥/٣
٢- كمبوديا	١٩٩٧/٨/٨	٢٠٠٢/٤/٢٩
٣- الصين	١٩٩٧/٢/١٨	٢٠٠٢/٤/٢٩
٤- الهند	١٩٩٦/١٢/١٧	٢٠٠٢/٥/٢
٥- إندونيسيا	١٩٩٨/٨/٣١	٢٠٠٢/٤/٣٠
٦- الأردن	١٩٩٥/١٠/٢١	٢٠٠٢/٤/٢١
٧- كازاخستان	١٩٩٧/٧/٩	٢٠٠٢/٤/٢٤
٨- الكويت	١٩٩٧/٦/٢٧	٢٠٠٢/٥/٦
٩- قيرغيزستان	١٩٩٧/٩/١٩	٢٠٠٢/٤/١٥
١٠- جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٩٩٦/٩/٢٠	٢٠٠٢/٥/١
١١- لبنان	١٩٩٦/٥/١٦	٢٠٠٢/٥/٢٦
١٢- منغوليا	١٩٩٦/٩/٣	٢٠٠٢/٤/٣٠
١٣- ميانمار	١٩٩٧/١/٢	٢٠٠٢/٤/٣٠
١٤- نيبال	١٩٩٥/١٠/١٥	٢٠٠٢/٤/٢٩
١٥- نيوي	١٩٩٨/٨/١٢	٢٠٠٢/٤/٣٠
١٦- باكستان	١٩٩٧/٢/٢٤	٢٠٠٢/٥/٢
١٧- بالاو	١٩٩٩/٦/١٥	٢٠٠٢/٤/٢٦
١٨- الفلبين	٢٠٠٠/٢/١٠	٢٠٠٢/٤/٢٦
١٩- قطر	١٩٩٩/٩/١٥	٢٠٠٢/٤/٢٨
٢٠- المملكة العربية السعودية	١٩٩٧/٦/٢٥	٢٠٠٢/٥/٦
٢١- سري لانكا	١٩٩٨/١٢/٩	٢٠٠٢/٥/٣
٢٢- الجمهورية العربية السورية	١٩٩٧/٦/١٠	٢٠٠٢/٥/١
٢٣- طاجيكستان	١٩٩٧/٧/١٦	٢٠٠٢/٤/١٥
٢٤- تايلند*	٢٠٠١/٣/٧	٢٠٠٢/٤/٢٤
٢٥- تركمانستان	١٩٩٦/٩/١٨	٢٠٠٢/٤/٢٦
٢٦- توفالو*	١٩٩٨/٩/١٤	٢٠٠٢/٤/٢٩
٢٧- الإمارات العربية المتحدة	١٩٩٨/١٠/٢١	٢٠٠٢/٥/١٣
٢٨- أوزبكستان	١٩٩٥/١٠/٣١	٢٠٠٢/٤/٢٦
٢٩- فييت نام	١٩٩٨/٨/٢٥	٢٠٠٢/٤/٢٦
٣٠- اليمن	١٩٩٧/١/١٤	٢٠٠٢/٥/٨

* بلدان أطراف لم تقدم أول تقرير وطني.

المرفق الثاني

الحالة فيما يتعلق ببرامج العمل والمحافل/حلقات التدارس الوطنية

احتياجات معرب عنها ⁽¹⁾	المخصصات المالية	بنك أهلي تجاري/مركز اتصال وطني		حلقة تدارس بشأن برنامج العمل الوطني	الحالة فيما يتعلق بإعداد برنامج العمل الوطني		البلدان
		مركز اتصال وطني	بنك أهلي تجاري أنشئ		تم إعداد برنامج العمل الوطني	يتعين إعداده	
✓	تمويل حكومي	✓	يجري إنشاؤه حاليا		✓ (١٩٩٢)		البحرين
✓	تمويل حكومي؛ مساعدة خارجية	✓	يتعين إنشاؤه	✓		✓	بنغلاديش
✓	تعاون مع وكالات دولية	✓	؟			؟	كمبوديا
✓	تمويل من الحكومات المركزية والإقليمية والمحلية؛ مساعدة خارجية	✓	✓		✓ (٢)		الصين
✓	مخصصات تمويل غير مباشر	✓				✓	فيجي ^(٣)
✓	ميزانيات وطنية/دولية؛ مساعدة خارجية	✓	✓		✓		الهند
✓	؟	✓	✓	✓		✓	إندونيسيا
✓	ميزانية وطنية؛ استثمارات من القطاع الخاص/الاجتمعات المحلية	✓	✓		✓ (٢٠٠٢)		جمهورية إيران الإسلامية
✓	تمويل حكومي؛ مساعدة خارجية	✓	✓		✓ (١٩٨٧) ^(٤)		الأردن
✓	ميزانيات وطنية/محلية؛ تمويل من مستخدمي الطبيعة؛ مساعدة خارجية	✓	✓		✓ (١٩٩٧) ٢٠٠٢ (منقح)		كازاخستان
✓	الميزانية السنوية للحكومة	✓	✓			✓	الكويت
✓	الميزانية الوطنية؛ مساعدة خارجية	✓	✓		✓ (٢٠٠٠)		قيرغيزستان
✓		✓	✓		أدمج مع برنامج الأولويات الوطنية		لاوس
✓		✓	✓			✓	لبنان
✓	ميزانيات حكومية ومحلية؛ رسوم استخدام الموارد الطبيعية؛ مساعدة خارجية	✓	✓		✓ (١٩٩٦)		منغوليا
✓	جهود وطنية؛ التعاون مع وكالات متعددة الأطراف وثنائية وتابعة للأمم المتحدة	✓	✓		✓ برنامج تخضير (١٩٩٣)	يجري تنقيحه حاليا	ميانمار
✓	ميزانيات وطنية؛ مساعدة خارجية	✓	✓	✓		✓	نيبال
✓	معظمها من الحكومة	✓	✓		✓		عمان
✓	تمويل وطني وإقليمي؛ جمع أموال من خلال منظمات محلية؛ مساعدة خارجية	✓	✓		✓ (٢٠٠١)		باكستان

احتياجات معرّب عنها ^(١)	المخصصات المالية	بنك أهلي تجاري/مركز اتصال وطني		حلقة تدارس بشأن برنامج العمل الوطني	الحالة فيما يتعلق بإعداد برنامج العمل الوطني		البلدان
		مركز اتصال وطني	بنك أهلي تجاري أنشئ		تم إعداد برنامج العمل الوطني	يعين إعداده	
✓	لم يتم بعد إعداد الميزانية	✓	يتعين إنشاؤه			✓	بالاو ^(٢)
				✓			بابوا غينيا الجديدة
	تمويل وطني	✓	✓			✓	الفلبين
✓	ميزانية وطنية سنوية	✓	يتعين إنشاؤه			✓	قطر
؟	تمويل حكومي	✓	؟		؟	؟	جمهورية كوريا
✓	ميزانيات حكومية؛ لم ترد حتى الآن مساعدة خارجية	✓	✓			✓	المملكة العربية السعودية
	تمويل حكومي				برنامج تحضير (منذ الستينات)	يجري تنقيحه حالياً	سنغافورة ^(٣)
✓	التعاون مع وكالات متعددة الأطراف وثنائية وتابعة للأمم المتحدة	✓		✓		✓	سري لانكا
✓	تمويل وطني؛ مساعدة خارجية	✓	✓	✓	✓ (١٩٩٥)	✓ ^(٤)	الجمهورية العربية السورية
✓	ميزانية وطنية، مساعدة خارجية	✓	✓		✓ (٢٠٠١)		طاجيكستان
	تمويل وطني	✓			السياسات ذات الصلة		تايلند
✓	من المتوخى تخصيص بعض الأموال؛ مساعدة خارجية	✓	✓		✓ (١٩٩٦)		تركمستان
✓	؟	✓	يتعين إنشاؤه		✓ (١٩٩٥)		الإمارات العربية المتحدة
✓	ميزانية وطنية؛ مساعدة خارجية	✓	✓		✓ (١٩٩٩)		أوزبكستان
✓	الخطة المالية السنوية للحكومة؛ تمويل من منظمات غير حكومية وشركات محلية؛ مساعدة خارجية	✓	✓	✓	مدرج في برنامج العمل الوطني	✓	فييت نام
✓	تمويل حكومي، مساعدة خارجية	✓	✓		✓ (١٩٩٠) نسخة محدثة (٢٠٠٠)		اليمن

ملاحظات: تعني علامة الاستفهام في أي خانة أنه لم تقدم معلومات محددة وسواء أعد أو لم يعد برنامج عمل وطني، فإن جميع الأطراف التي قدمت تقارير لديها استراتيجيات وسياسات حالية، بيئية أو قطاعية، وصكوك قانونية وبرامج تتناول التصحر وتدهور الأراضي.

(١) احتياجات مالية وتقنية وتكنولوجية و/أو احتياجات تتعلق ببناء القدرات.

(٢) استناداً إلى تاريخ طويل في مكافحة التصحر، لا سيما منذ الخمسينات.

(٣) لم تتأثر مباشرة بالتصحر.

(٤) برنامج عمل وطني جديد.